مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنُ عُبَيْدٍ اليَقْطِينِيّ

بَحْثٌ رِجَالِيٌّ

بقلم
الشيخ عادل هاشم

محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني

بحث رجالي

محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد واله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث رجالية معمقة القيناها على جمع من طلبة البحث الخارج تتناول شخصية جدلية جداً عند الامامية ألاّ وهو (محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني) ، والذي اختلف فيه الاعلام من ناحية وثاقته من ضعفه في الحديث، حتى وصل حال الاختلاف فيه الى اساتذتنا ، فلذلك احببنا تسليط الضوء على هذه الشخصية المهمة مركزين في البحث عن الجنبة الرجالية ذات العلاقة المباشرة بالتوثيق والتضعيف تاركين الجهات الأخرى للكتاب والمصنفين من أصحاب الاستقراء والتتبع؛ ذلك لما في متابعة وملاحقة مثل هذه الجهات من استلزام التطويل من غير طائل خصوصاً وهدر لوقت الطلبة الأعزاء

وهذا ما لا نرضاه بطبيعة الحال ،خصوصاً أنَّ هذه الأبحاث معدّة في الأصل للألقاء على طلبة البحث الخارج بمعية أنَّ المرجو من موضوعات أبحاث الخارج معالجتها لما هو المقصود من صناعة الاستنباط والوصول الى مختار في الوثاقة والضعف بحال الراوي.

ثم أنه بعد أنْ يسر الله تعالى إتمامها والقائها وإعادة النظر فيها بالمقدار المطلوب احببنا ابرازها لطلبة العلم وأصحاب التدقيق والتحقيق؛ لتعميم الفائدة.

ومن الله نستمد العون والتوفيق إنه خير مُعين.

والحمد لله ربّ العالمين.

إطلالة عامة على محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني أو بن يقطين:

الرجلُ من الرواة الذين عاشوا في بغداد وتحديداً في منطقة سوق العطش، وقد كان في طبقة أصحاب الإمام الجواد (عليه السلام) (المتوفى سنة ٢٢٠ للهجرة) والإمام الهادي (عليه السلام)، وكانَ الرجلُ من أصحاب الرواية وكثيرها، وكذلك من أصحاب التصانيف وكان محطّ أنظار الأعلام في حياته وبعد مماته، ولذلك ترجم له أغلب أهلّ الرجال وقالوا فيه كلمات متنوعة.

ويعدّ الرجل من الشخصيات الجدلية التي ورد بحقها التوثيق والتضعيف، والجرح والتعديل والخدش والمدح وغيرها من الكلمات مما استدعى منا إيراده في بحوث الشخصيات الجدلية كما هو واضح.

ثم إنه يقع الكلام في عدّة مقامات:

المقام الأول:

في كلمات الإعلام من أصحابنا المتقدمين بحقه:

فقد ترجم له وذكره اغلب أصحابنا المتقدمين:

أولاً: ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن مولى، مولى أسد بني

خزيمة، أبو جعفر، جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام) مكاتبة ومشافهة.

وذكر أبو جعفر بن بابويه عن بن الوليد أنه قال:

ما تفرّد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه. ورأيت أصحابنا يُنكرون هذا القول ويقولون: من مثل أبي جعفر بن محمد بن عيسى، سكنَ بغداد.

قال أبو عمر الكشي: نصر بن الصباح يقول: إنَّ محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين أصغر في السن من أنْ يروي عن بن محبوب.

قال أبو عمر: قال القتيبي: كان الفضل بن شاذان (رحمه الله) يحُب العبيدي ويثني عليه ويمدحه، ويميل إليه ويقول: ليس في أقرانه مثله. وحسبك هذا الثناء من الفضل (رحمه الله).

وذكر محمد بن جعفر الرزاز أنه سكن سوق العطش.

له من الكتب:

كتاب الإمامة، كتاب الواضح المكشوف في الرد على أهل الوقوف، كتاب المعرفة، كتاب بُعد الإسناد، كتاب قُرب الإسناد، كتاب الوصايا، كتاب اللؤلؤة، كتاب المسائل المجربة، كتاب الضياء،

كتاب الطرائف، كتاب التوقيعات، كتاب التجمل والمروءة، كتاب الفيء والخُمس، كتاب الرجال، كتاب الزكاة، كتاب ثواب الأعمال، كتاب النوادر.

أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى عن الحميري قال: حدثنا محمد بن عيسى بكتبه ورواياته، وعن أحمد بن محمد عن سعد عنه بالمسائل.(١)

وذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ضعيف، استثناه أبو جعفر محمد ابن علي بن بابويه عن رجال نوادر الحكمة، وقال: لا أروي ما يختص برواياته، وقيل إنه كان يذهب مذهب الغلاة، له كتاب الوصايا وكتاب تفسير القرآن وله كتاب التجمل والمروءة وكتاب الأمل والرجاء؛ أخبرنا بكتبه ورواياته جماعة عن التلعكبري عن بن همام

---

(١) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٣٣٣ إلى ٣٣٤: رقم: ٨٩٦

عنه.[١]

وكذلك ترجم له في رجاله في أربعة موارد:

المورد الأول: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: محمد بن عيسى بن عبيد، بغدادي.[٢]

المورد الثاني: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، وقال عنه: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، يونسي، ضعيف على قول القميين.[٣]

المورد الثالث: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام)، وقال عنه: محمد بن عيسى اليقطين، بغدادي، يونسي.[٤]

المورد الرابع: حينما عدّه في عداد من لم يروي عن واحد من

---

(١) أُنظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ٢١٦ إلى ٢١٧: رقم: ٦١١

(٢) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٣٦٧ رقم: ٥٤٦٤

(٣) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٣٩١ رقم: ٥٧٥٨

(٤) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٤٠١ رقم: ٥٨٨٥

الأئمة (عليهم السلام) وقال عنه: محمد بن عيسى اليقطيني، ضعيف.(١)

وتمثل هذه الآراء الرجالية في اليقطيني المادة الأساس في البحث بحاله، ومحاولة الخروج بنتيجة واضحة منها.

المقام الثاني:

آراء الأعلام في اليقطيني: متابعة تاريخية:

المُلفت للنظر أنَّ محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني كانَ محلُ اختلاف من أول ظهوره على ساحة الرواية والحديث إلى يومنا هذا، وهذا واضح بمعية ما سنسرده من أقوال في حال الرجل توثيقاً وتضعيفاً.

الأمر الأول: في كلمات من ضعّف محمد بن عيسى.

١ –: أول من ضعّفه محمد بن الحسن بن الوليد، (شيخ الصدوق) طاب ثراه، والذي كان يعتمد على آرائه الرجالية، بل صرّح بأنه يعتمد على آراء أستاذه بن الوليد في أحوال الرجال.

وكلمات بن الوليد في القدح بمحمد بن عيسى جات على لسانين، اللسان الأول: على لسان الشيخ الصدوق حيث قال: حكاية

(١) اُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٤٢٨ رقم: ٦٣٦١

عن بن الوليد– أنَّ ما تفرد به محمد بن عيسى بن عبيد من كتب يونس وحديثه لا يعتُمد عليه.(١)

الثاني: ما ذكره النجاشي (رحمه الله) في فهرست أسماء مصنفي الشيعة في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى حيث قال:

وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني وما رواه عن رجل، أو يقول بعض الأصحاب أو عن محمد بن يحيى المعاذي....... إلى قال، أو عن محمد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع........(٢)

٢-تلميذ بن الوليد الشيخ الصدوق (طاب ثراه) حيث حكى الشيخ الطوسي (قدس سره) عنه، أنه استثنى محمد بن عيسى بن عبيد مع جملة من الرجال الذين روى عنهم صاحب كتاب نوادر الحكمة، وقال لا أروي ما يختص بروايته.(٣)

(١) اُنظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ١٤١ و١٤٥: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٣٣٣

(٢) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ١٤١

(٣) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ١٤١

والظاهر أنَّ ذلك من جهة المعروف عن الشيخ الصدوق من تبعيته في الرجال إلى شيخه بن الوليد، وهذا واضح بتتبع الصدوق كتب الصدوق حيث يظهر منها اعتماده الكثير على آراء أستاذه محمد بن الحسن بن الوليد (المتوفى سنة ٣٤٣ للهجرة) الرجالية وتقييمه لأحوال الرواة، بل يظهر ذلك من صريح كلمات الشيخ الصدوق (طاب ثراه) في كلماته في كتابه من لا يحضره الفقيه حيث قال:

وأما خبر صلاة يوم غدير خُم والثواب المذكور فيه لمن صامه، فإنَّ شيخنا محمد بن الحسن كان لا يصححه ويقول إنه من طرق محمد بن موسى الهمداني، وكان غير ثقة، وكل ما لا يصححه ذلك الشيخ (قدس الله روحه) ولم يحكم بصحته من الأخبار فهو عندنا متروك غير صحيح.[١]

وتبعية الصدوق في أحوال الرجال لشيخه ابن الوليد واضحة من خلال كلماته في المقام.

٣-الشيخ الطوسي (قدس سره) وقد صرح بضعف الرجل في موارد عدّة، منها:

(١) اُنظر: الصدوق: من لا يحضره الفقيه: الجزء الثاني: صفحة: ٩٠ إلى ٩١

المورد الأول: ما ذكره في كتابه الاستبصار في باب أنه لا يجوز العقد على امرأة عقد عليها الأب أو الإبن في مقام الرد على رواية ظاهرها توقف حُرمة العقد على الدخول، وذكر أنه:

على أنّ هذا الخبر مرسل منقطع، وطريقه محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس وهو ضعيف، وقد استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه من جملة الرجال الذين روى عنهم صاحب نوادر الحكمة وقال: ما يختص بروايته لا أرويه، ثم قال ومن هذا صورته في الضعف لا يعُترض بحديثِهِ.(١)

المورد الثاني: ما أورده في كتابه (فهرست كتب الشيعة وأصولهم) حيث قال:

محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ضعيف، استثناه أبو جعفر بن بابويه، .... إلى أن قال: وقيل إنه كان يذهب مذهب الغلاة.(٢)

المورد الثالث: ما ذكره في رجاله في باب (من لم يروي عن واحد

(١) أُنظر: الطوسي: الاستبصار: الجزء الثالث: صفحة: ١٥٦

(٢) أُنظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ١٤٠ إلى ١٤١

من الأئمة (عليهم السلام))، من أنّ محمد بن عيسى اليقطيني ضعيف.(١)

المورد الرابع: ما ذكره كذلك في رجاله في باب أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، وقال عنه: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني يونسي ضعيف.(٢)

رابعاً: المحقق (طاب ثراه) فقد صرّح بضعف اليقطيني في غير مورد منها:

المورد الأول: ما ورد في كتابه (المعتبر) في مسألة الوضوء بماء الورد، بعد أنْ أورد الحديث الدال على جواز الوضوء والغسل بماء الورد وقال: والجواب: الطعن في السند، فإن سهلاً ومحمد بن عيسى ضعيفان، وذكر بن بابويه عن بن الوليد أنه لا يعُتمد على حديث محمد بن عيسى عن يونس.(٣)

المورد الثاني: في مسألة الأغسال المسنونة حيث قال:

قال شاذّ منا غسل الإحرام واجب، ولعّله استناد إلى ما رواه

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٤٤٨

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٣٩١

(٣) أُنظر: المحقق الحلي: المعتبر: الجزء الأول: صفحة: ٨١

محمد بن عيسى عن يونس، ...... إلى أن قال: ومحمد بن عيسى ضعيف.[١]

المورد الثالث: في مسألة الجواز التوضأ قبل غسل مخرج البول حيث قال:

والجواب الطعن في السند، فإنَّ الراوي محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس، وأحاديث محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس يُمنع العمل بها كما قال بن بابويه عن بن الوليد.[٢]

خامساً: الشهيد الثاني (قدس سره)، فإنه قد ضعف محمد بن عيسى بل بالغ في تضعيفه، كما صرح بذلك في غير مورد، منها:

المورد الأول: في كتاب الأطعمة والأشربة في مسألة البهيمة الموطوءة، بعد أنْ أورد الرواية المشتملة على القرعة فيها، قال: وبمضمون الرواية عمل الأصحاب، مع أنها لا تخلو من ضعف وإرسال؛ لأنَّ راويها محمد بن عيسى عن رجل، ومحمد بن عيسى

(١) أُنظر: المحقق الحلي: المعتبر: الجزء الأول: صفحة: ٣٥٨

(٢) أُنظر: المحقق الحلي: المعتبر: الجزء الأول: صفحة: ١٢٥

مشترك بين الأشعري الثقة واليقطيني وهو ضعيف.(١)

المورد الثاني: فما أورده في مباحث الإرث وتحديداً في ميراث المهدوم عليهم عند بيان قول من يقدم الأضعف في الإرث-أي الأقل نصيباً- بأن يفرض موت الأقوى أولاً ويورّث الأضعف منه، ثم يفرض موت الأضعف حيث قال:

وهذا مع ضعف رواية العلاء؛ لأنَّ في طريقها محمد بن عيسى عن يونس.(٢)

المورد الثالث: في مبحث الإرث في مسألة بتر الوالد من جريرة ولده وميراثه حيث قال -بعد أنْ أورد حديثين مدلولهما أنه لا يرث الوالد من الولد حينئذ، بل يكون إرثه لأقرب الناس إلى أبيه- قال:

والروايتان مع شذوذهما ومخالفة حُكمهما للأصل حينئذ بل الكتاب والسنة ضعيفتان؛ وذلك لجهالة يزيد في الأولى، وفي طريقهما أيضاً محمد بن عيسى، وهو ضعيف أو مشترك.(٣)

---

(١) اُنظر: الشهيد الثاني: المسالك: الجزء الثاني: صفحة:٢٣٩. الطبعة الحجرية

(٢) اُنظر: الشهيد الثاني: المسالك: الجزء الثاني: صفحة: ٣٤٤: الطبعة الحجرية

(٣) اُنظر: الشهيد الثاني: المسالك: الجزء الثاني: صفحة: ٢٤٠

ويُريد (قدس سره) الإشارة إلى عين ما تقدم بيانه من أنَّ محمد بن عيسى الوارد في السند إذا كان هو اليقطيني ولم يحتمل غيره، فهو ضعيف لديه؛ وإذا احُتمل غيره -كاليقطيني والأشعري كما تقدّم- فالحمل على الأشعري حمل على الثقة، والحمل على اليقطيني يكون حملاً على الضعيف.

السادس: السيد السند صاحب المدارك:

حيث قال في مبحث القراءة في مقام الجواب عن مستند القول بوجوب قراءة السورة بعد الحمد في الفرائض ما نصه:

"وأما الثالثة؛ فلأن دلالتها على المنع من اجتزاء الصحيح بالفاتحة في الفريضة إنما هو بالمفهوم الضعيف، مع أنَّ في طريقها محمد بن عيسى عن يونس، وقد نَقل الصدوق عن شيخه بن الوليد أنه قال: ما تفرّد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يُعمل به.(١)

السابع: الفاضل الآبي في كتاب كشف الرموز:

تلميذ المحُقق الحلّي (طاب ثراه) حيث قال: ضعف الرواية

---

(١) اُنظر: مدارك الأحكام: الجزء الثالث: صفحة:٣٥٠

بمحمد بن عيسى، وقال إنه واقفي(١).

الثامن: العلامة الحليّ (قدس سره) في المختلف في مسألة الوضوء بماء الورد طاعناً على حديث حيث قال:

فإنَّ هذا الحديث يرويه محمد بن عيسى، وذكر إبن بابويه عن بن الوليد أنه لا يُعتمد على حديث محمد بن عيسى عن يونس، فكيف يصح الاستدلال بهذا الحديث؟(٢)

التاسع: السبزواري (قدس سره) في ذخيرة المعاد حيث قال:

ورواية يونس ضعيفة للإرسال، وكون الراوي عنه محمد بن عيسى وهو مما يوجب ضعفها(٣) .

العاشر: الصالح (قدس سره) في شرح أصول الكافي حيث قال:

---

(١) أُنظر: الفاضل الآبي: كشف الرموز.

(٢) أُنظر: العلامة الحلي: مختلف الأحكام: كتاب الطهارة: صفحة: ١٣: طبعة طهران.

(٣) أُنظر: السبزواري: ذخيرة المعاد: الجزء الأول: صفحة: ١٦٢ كتاب الطهارة: والجزء الثاني أيضا: صفحة: ٤٠: كتاب الطهارة.

ونُقلَ عن إبن طاووس أنه جزم في مواضع بضعفه(١) .

الحادي عشر: ما ذهب إليه المقداد السيوري (رحمه الله) في كتاب (التنقيح الرائع) حيث قال في موردين:

المورد الأول: والرواية ضعيفة؛ لإنفراد محمد بن عيسى عن يونس، وقال بن بابويه أنَّ بن الوليد لا يعُمل بما ينفرد به.(٢)

المورد الثاني: قال: والرواية ضعيفة؛ لأنَّ الشيخ ضعفّ محمد بن عيسى.

الثاني عشر: الشيخ البهائي (قدس سره) في الحبل المتين، حيث قال:

هذا الحديث رواه الشيخ بطريق فيه محمد بن عيسى عن يونس وفيه كلام، فإنَّ كلام الأصحاب في محمد بن عيسى مضطرب جداً، واستثناء إبن بابويه من نوادر الحكمة له مشهور، وكذلك قول شيخنا

(١) أُنظر: الصالح: شرح أصول الكافي: الجزء السادس: صفحة: ١٩٠: كتاب الحجة: باب الإشارة والنص على أبي جعفر الثاني (عليه السلام): وراجع أيضا الجزء العاشر: صفحة: ٩٨: كتاب الإيمان والكفر: باب الضلال: حيث صرح فيها بضعف محمد بن عيسى بن عبيد.

(٢) أُنظر: المقداد السيوري: التنقيح الرائع.

محمد بن الوليد، وهو يُعطي التوقف[1].

وغيرها من الاقوال نعزف عن الدخول في سردها منعاً للإطالة.

الأمر الثاني:

في كلمات من وثق واعتماده على محمد بن عيسى اليقطيني:

أولاً: الفضل بن شاذان – الثقة الجليل– على ما حكاه عنه تلميذه محمد بن علي القتيبي عنه، كما حكاه الكشي في رجاله عن علي بن محمد أنه قال– كما تقدم–:

كانَ الفضل يُحُب العبيدي ويثني عليه، ويمدحه، ويميل إليه ويقول: ليس في أقرانه مثله؛ وقال النجاشي: ونعمْ ما قال: وحسبك هذا الثناء من الفضل (رحمه الله)[2].

الثاني: ما رواه الكشي في رجاله في ترجمة محمد بن سنان:

قال أبو عمر: قد روى عنه أبوه ويونس ومحمد بن عيسى

(١) اُنظر: الشيخ البهائي: الحبل المتين: صفحة: ٢٤٦: مسألة وجوب السجود في العزائم على التالي والمستمع، وغيرها من الأقوال نعزف عن الدخول في سردها منعا للإطالة غير المناسب للمقام

(٢) اُنظر: النجاشي فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٣٣٤

العبيدي ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب والحسين والحسن ابنا سعيد الأهوازيان وابنا دندان وأيوب بن نوح وغيرهم من العدول الثقات من أهل العلم،[١] مع ملاحظة أنَّ محمد بن عيسى العبيدي هو محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني أو بن يقطين محلّ البحث.

الثالث: أحمد بن علي بن عباس بن نوح السيرافي، شيخ النجاشي الثقة، حيث وثق اليقطيني على ما ذكره النجاشي في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى، حيث قال:

وكانَ محمد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمد بن أحمد بن يحيى، ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني..... إلى أن قال: أو عن محمد بن عيسى بن عبيد بأسناد منقطع........ إلى أن قال: قال ابو العباس بن نوح: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كلّه وتبعه أبو جعفر بن بابويه (رحمه الله) على ذلك إلاّ في محمد بن عيسى بن عبيد فلا أدري ما رابه فيه؛ لأنه كان على ظاهر

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٧٩٦ الحديث: ٩٧٩

العدالة والثقة[١].

الرابع: النجاشي (طاب ثراه) حيث صرح في فهرست أسماء مصنفي الشيعة –كما تقدّم– بالقولِ:

محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين، أبو جعفر جليل في أصحابنا ثقة عين كثير الرواية حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام) مكاتبة ومشافهة[٢].

خامسا: العلاّمة الحليّ (طاب ثراه) في غير مورد تصريحاً وملازمةً:

أمّا التصريح، فكما جاء في الخلاصة حيث نقلَ توثيق النجاشي المتقدم وتضعيف الشيخ الطوسي المتقدم وقال في آخر الترجمة:

والأقوى عندي قبول رواياته.[٣]

وأما ملازمة: ففي غير مورد، منها:

ما قاله في الخلاصة –في مقام الحديث عن طرق الصدوق في

(١) أُنظر: النجاشي فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٣٤٨.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٣٣٣.

(٣) أُنظر: العلامة الحلي: خلاصة الأقوال: صفحة: ١٤٢

مشيخته –وعن كردويه الهمداني صحيح........ إلى أنْ قال: وكذا عن إسماعيل بن جابر، ثم قال: وكذا عن حنّان بن سدير، وعن داود الصيرمي صحيح، وكذا عن علي بن ميسرة، وعن ياسين الغزير البصري صحيح.(١)

وهذه الطرق مشتملة على محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، فعلى سبيل المثال طريق الصدوق إلى إسماعيل بن جابر هو:

وما كان فيه إسماعيل بن جابر فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل عن عبد الله بن جعفر الحميري عن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى عن إسماعيل بن جابر(٢) .

وطريق الصدوق إلى حنان بن سدير:

فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما) عن سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميري جميعاً عن محمد بن عيسى بن عبيد عن حنان.(٣)

---

(١) أُنظر: العلامة الحلي: خلاصة الأقوال: صفحة: ٢٧٧ إلى ٢٨٠

(٢) أُنظر: من لا يحضره الفقيه: الجزء الرابع: صفحة: ٤٢٦

(٣) أُنظر: الصدوق: من لا يحضره الفقيه: الجزء الرابع: صفحة: ٤٢٨

وكذا بقية الطرق ولا نذكرها منعا للإطالة.

وكذلك في جملة موارد فقهية كما في مبحث القراءة،[١] وما في مباحث جواز سجدة التلاوة في الصلاة،[٢] وغيرها من الموارد التي يفُهم منها قوله بوثاقة محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني.

السادس: إبن داود الحلي (رحمه الله) في رجاله، حيث قال في ترجمته أبو جعفر جليل في أصحابنا.[٣]

ولكنْ المشكلة أنَّ مثل هذا يستدعي منه إدراجه في القسم الأول من كتابه المخصص للثقات والمعتمد عليهم في الرواية، ولكنه أدرجه في القسم الثاني منه، المخصص لمن لا يعُتمد عليهم والضعاف من الرواة، وهذا غريب.

السابع: الداماد (رحمه الله) حيث قال:

والأصح عندي أنَّ محمد بن عيسى العبيدي ثقة صحيح

(١) أُنظر: منتهى المطلب: الجزء الأول: صفحة: ٢٧٢

(٢) أُنظر: منتهى المطلب: الجزء الأول: صفحة: ٣٠٤

(٣) أُنظر: بن داود الحلي: صفحة: ٥٠٨

الحديث، فقد وثقه أبو عمر الكشي[١].

الثامن: العلامة محمد باقر المجلسي (طاب ثراه) حيث صرح في وجيزته بتوثيقه[٢].

التاسع: والد العلامة المجلسي وهو محمد تقي المجلسي الأول (قدس سره) حيث يظهر من كلامه توثيقه لليقطيني كما في روضة المتقين[٣].

العاشر: ما أورده في التعليقة على منهج المقال في الفائدة الثالثة منه قال: رواية حمدويه عن أشياخه من قبيل الأول؛ لأنَّ من جملتهم العبيدي وهو ثقة.[٤]

والملاحظ بعد التتبع أنَّ متأخري المتأخرين وخصوصاً في القرن الأخير حتى بمستوى طبقة أساتذتنا وأساتذة أساتذتنا، ذهبوا إلى القول بوثاقة اليقطيني، وإن كان النادر منهم ذهب إلى القول بعدم

(١) أُنظر: التعليقة على اختيار معرفة الرجال: الجزء الأول: صفحة: ٢٦٩

(٢) أُنظر: رجال العلامة المجلسي: صفحة: ٣١١

(٣) أُنظر: محمد تقي المدرسي: روضة المتقين: الجزء الرابع عشر: صفحة: ٢٤٩ و٥٣

(٤) أُنظر: التعليقة على منهج المقال: صفحة: ١١

وثاقته ورد رواياته التي يرويها.(١)

نعم، لابدّ من الإشارة إلى أنَّ هناك اتجاه ثالث في حال اليقطيني وهو التوقف والسكوت من دون الانتهاء إلى جرحه أو تعديله كما يظهر ذلك من الصالح في شرحه لأصول الكافي،(٢) والشهيد الثاني (قدس سره) في الروض حيث نقل عبارة المعتبر وسكت.

بل في المقام اتجاه رابع قال بالتفصيل بين روايته عن يونس بن عبد الرحمن فلا يُؤخذ بها وبين روايته عن غيره يونس فيُؤخذ بها.

المقام الثالث:

الكلام في كلمات القادحين باليقطيني والمضعفين له.

وسنحاول الحديث عن تلك الكلمات بلحاظ قدمها التاريخي حتى يمكن ملاحظة مدى تأثير المتقدم بالمتأخر، وتفاعل المتأخر مع

---

(١) أُنظر: مباني منهاج الصالحين: الجزء الثاني: صفحة: ١٥٣: ومصباح الناسك في شرح المناسك: الجزء الثاني: صفحة: ٤٦: وعمدة الطالب في التعليق على المكاسب: الجزء الأول: صفحة: ٣٣

(٢) أُنظر: الصالح، شرح أصول الكافي: الجزء السادس: صفحة: ١٩٠: كتاب الحجة: والجزء العاشر: صفحة: ٨٩: كتاب الإيمان والكفر: صفحة: ٩٨

المتقدم منهما زمانا، وهذه طريقة مهمة في البحث الرجالي حاولنا قدر الإمكان أنْ تكون سمة عامة في أبحاثنا الرجالية.

والغاية من سلك هذا المسلك وهذه الطريقة –وإنْ كانت متعبة في التقاط آراء الأعلام بحسب قدمها الزمني–والفائدة منها أنها تكوّن لدينا صورة واضحة في فهم البحث، وكنا قد اعتمدنا هذه الطريقة –وهي طريقة التسلسل التاريخي في كتابنا المباحث الرجالية بمقدمته وحلقاته– وكان لها أثر كبير في توضيح صورة البحث في الذهن، وعليه فيجب أنْ نبدأ أولا بدراسة كلمات الأقدم زمانا، فالأقدم ممن ضعّف اليقطيني وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد:

وهذا الرجل هو أول من ضعّف اليقطيني، وكانت لكلماته الأثر الكبير في تضعيف اليقطيني من قبل جمع من الأعلام ممن جاء من بعده، منهم الشيخ الصدوق (طاب ثراه) (المتوفى سنة ٣٨١ للهجرة) –والذي كان من تلامذة إبن الوليد وكان من المعتقدين بنبوغه في علم الرجال–، ولذلك صرح في كلماته في كتبه الفقهية أنه يتبع أستاذه بن الوليد في التوثيقات والتضعيفات.

وكذلك أثر إبن الوليد في المقام في جمع آخرين ممن جاءوا من بعده من الطبقات المختلفة -كما سيأتي بيانه-.

ثم أنه لابدّ من الإشارة إلى أصل كلمات إبن الوليد في تضعيف اليقطيني، وهي واقعة في موردين:

الأول: ما ذكره النجاشي في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي صاحب كتاب (نوادر الحكمة)، وذكر النجاشي أنَّ محمد بن الحسن بن الوليد يستثني من روايات محمد بن أحمد بن يحيى ما رواه عنه ....إلى أن قال: محمد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع[1] .

الثاني: ما ذكره النجاشي كذلك في ترجمة محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني من أن أبو جعفر بن بابويه وهو الشيخ الصدوق (قدس سره)، ذكر عن إبن الوليد أنه قال: ما تفرّد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه.[2]

والسؤال الأساسي في المقام هو:

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٣٤٨: رقم: ٩٣٩

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرس أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٣٣٣: رقم: ٨٩٦

هل أنَّ كلمات بن الوليد واستثنائه لروايات محمد بن عيسى بن عبيد -سواء أكانت بإسناد منقطع أو ما يرويه عن يونس- تدلّ على الطعن في اليقطيني أو لا؟

والجواب عن ذلك:

ظهر في المقام اتجاهان:

الاتجاه الأول: وهو القول بدلالته على الطعن، ولذلك بنوا بمعية هذه الدلالة على عدم وثاقة محمد بن عيسى، ومن هؤلاء تلميذ إبن الوليد ومن يرجع إليه في الآراء الرجالية وهو الشيخ الصدوق (طاب ثراه). والظاهر أنه كان هو المؤثر والمستند في ذهاب جمع من الأعلام بعد ذلك -كالشيخ الطوسي (ﷺ) وآخرين من الطبقات اللاحقة -كما تقدمت الإشارة إليهم في ضمن مبحث المضعفين لليقطيني، وانتهوا للقول بعدم وثاقة الرجل.

الاتجاه الثاني:

وهو الاتجاه الذي ذهب إلى عدم دلالة كلمات بن الوليد على الطعن في اليقطيني، ومنهم -بل أولهم- إبن نوح -وهو أستاذ النجاشي-، فقد اعترض على كلمات بن الوليد في المقام -كما نقل

النجاشي في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري القمي– وقال:

قال أبو العباس بن نوح: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك، -أي في عموم استثناءاته من نوادر الحكمة-، وتبعه أبو جعفر بن بابويه الشيخ الصدوق (رحمه الله) وعلى ذلك، إلاّ في محمد بن عيسى بن عبيد فلا أدري ما رآبه فيه؛ لأنه– أي اليقطيني– كان على ظاهر العدالة والثقة[1].

وقد كان هذا القول من بن الوليد معروفاً عند أصحابنا البغداديين، ولكنهم كانوا يعترضون عليه ولا يقبلونه، كما أشار لذلك النجاشي في ترجمة اليقطيني حيث قال:

ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول ويقولون مَن مثل أبو جعفر محمد بن عيسى؟[2]

ومن الطبيعي أن يكون عدم فهم الطعن من كلمات بن الوليد هو مستند من ذهب إلى وثاقة اليقطيني بمعية غيره من الوجوه -كما سيأتي- كما تقدم سرد أسمائهم وكلماتهم فيما تقدم من الكلام.

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٣٢٨: رقم: ٩٣٩

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٣٣٣: رقم: ٨٩٦

ولكن: قد تقدّم أنَّ إبن الوليد طعن على رواية اليقطيني من جهتين، جهة ما يرويه بإسناد منقطع، وجهة ما يرويه متفرداً به عن يونس: والسؤال في المقام:

ماذا فهم الاتجاه الثاني من عدم الطعن؟

هل كان عدم الدلالة من كلا الجهتين؟

أو من جهة دون أخرى؟ وما هي تلك الجهة؟

والجواب عن ذلك:

اختلف الأعلام في هذه الجهة، فقد ظهر أكثر من فريق:

الفريق الأول: وهو الذي قال بأنَّ عدم الاعتبار إنما هو من جهة ما تفرد به اليقطيني من الروايات عن يونس بن عبد الرحمن، وأمّا الروايات الأُخرى له فهي معتبرة، وقد ذهب إلى هذا القول غير واحد من الأعلام كالعلاّمة المجلسي الأول والسيد محمد باقر الشفتي والشيخ عبد الله المامقاني وآخرون.

ومن الواضح أنه لابدّ من الحديث عن الوجه في عدم قبول روايات محمد بن عيسى التي يرويها عن يونس بن عبد الرحمن.

وفي مقام الإجابة طرحت عدة أجوبة منها:

الجواب الأول وحاصله:

أنَّ محمد بن عيسى كان أصغر سنًا من أنْ يدرك يونس بن عبد الرحمن ويتلقى عنه الرواية مباشرة، وبناءً على ذلك تكون رواياته عن يونس مع الواسطة، وحيث أنَّ الواسطة لم تُذكر فهي مفقودة مجهولة الحال وبالتالي فلا يمكن الوثوق بصدور روايات اليقطيني عن يونس بن عبد الرحمن لجهالة الواسطة وحالها.

وما يشير إلى هذا الجواب كلمات بن داود (رحمه الله) في رجاله حيث قال:

ولا يستلزم عدم الاعتماد على ما تفرد به محمد بن عيسى عن يونس الطعن في محمد بن عيسى؛ لجواز أنْ تكون العلّة في ذلك أمراً آخراً كصغر السن المقتضي للواسطة بينهما فلا تنافي بين قول بن بابويه وقول من عداه.

ويمكن الجواب عنه بالقول:

أنَّ هناك شواهد على أنّ محمد بن عيسى بن عبيد كان قابلاً – بحسب السن– لأنْ يروي عن يونس بن عبد الرحمن، منها:

قوله -كما حكاه الحميري-:(١) حدثنا إبراهيم بن عبد الحميد في سنة ١٩٨هجري في مسجد الحرام فإنه يقتضي أنَّ محمد بن عيسى كانَ قابلاً لتلقي الحديث قبل عشرة أعوام من وفاة يونس.

ومنها قوله -كما حكاه الحميري-(٢) :أتيت أنا ويونس بن عبد الرحمن باب الرضا (عليه السلام)، وبالبابِ قوم قد استأذنوا عليه قبلنا..... إلى أن قال: ثم حكى ما سأل يونس عن الإمام (عليه السلام) وما أجاب به (عليه السلام) مما يدلّ على مصاحبته ليونس وقابليته لتلقي الحديث عندئذ.

ومنها قوله -كما حكاه الكليني-(٣) :كنت أنا وابن فضال جلوساً إذ أقبل يونس فقال: دخلتُ على أبي الحسن الرضا (عليه السلام) فقلت له: جُعلت فداك قد أكثر الناس في العمود...... إلى أنْ قال، وهذا أيضاً يدلّ على معاشرته ليونس وقابليته آنذاك لتلقي الحديث.

ومنها قوله -كما حكاه الكشي-(٤) أنَّ بعض أصحابنا سأله عن

(١) اُنظر: الإسناد: صفحة: ١٥.

(٢) اُنظر: قرب الإسناد: صفحة: ٣٤٥

(٣) اُنظر: الكافي: الجزء الأول: صفحة: ٣٨٨

(٤) اُنظر: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٤٨٩

يونس بن عبد الرحمن وأنا حاضر فقال له: يا أبا محمد ما أشدك في الحديث....، وهذا مثل ما تقدّم يدلّ على حضوره عند يونس مع قابليته لسماع الحديث.

ويضاف إلى ذلك: ما ورد على لسان محمد بن عيسى من التعبير بـ(سمعت يونس)،[١] و(أخبرني يونس)،[٢] و(حدثني يونس)،[٣] ونحو ذلك مما هو ظاهر في إدراكه ليونس وسماعه منه مباشرة.

بقي هنا شيء وهو: أنَّ الشيخ (قدس سره)،[٤] روى بإسناده المعتبر عن محمد بن عيسى اليقطيني قال: بعث إلي أبو الحسن الرضا (عليه السلام) رُزَمُ ثياب وغلمان وحجة لي وحجة لأخي موسى بن عبيد وحجة ليونس بن عبد الرحمن، فأمرنا أنْ نحج عنه، وكانت بيننا مئة دينار أثلاثاً فيما بيننا، فلما أردت أنْ أعبي الثياب رأيته في أضعاف الثياب طيناً فقلت للرسول ما هذا؟ فقال: ليس يوجه بمتاع إلاّ جعل فيه طيناً من قبر

(١) اُنظر: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٧٨٠

(٢) اُنظر: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٧٨٤

(٣) اُنظر: رجال النجاشي: صفحة: ٤٤٨

(٤) اُنظر: تهذيب الأحكام: الجزء الثامن: صفحة: ٤٠

الحسين (عليه السلام)، ثم قال الرسول: قال أبو الحسن (عليه السلام): هو أمان بإذن الله، وأمرنا بالمال بأمور من صلة أهل بيته وقوم محاويج لا يأبه لهم، وأمر بدفع ثلاث مئة دينار إلى رحم امرأة كانت له، وأمرني أنْ أطلقها عنه وأمتعها بهذا الحال، وأمرني أنْ أُشهد على طلاقها صفوان بن يحيى وآخر نسي محمد بن عيسى اسمه.

وهذه الرواية استدل بها بعضهم على أنَّ محمد بن عيسى قد أدرك الإمام الرضا (عليه السلام)، بل وكلّف من قبله بأداء الحج عنه وطلاق زوجته، ومن المعلوم أنه (عليه السلام) استشهد قبل وفاة يونس بعدة أعوام، فهي تصلح دليلاً على كون محمد بن عيسى ممن أدرك يونس وكان قابلاً لتلقي الحديث عنه.

ولكن: ناقش المحقق التستري (قدس سره)[1] في هذا الاستدلال بالقول:

أنَّ لفظة (عيسى) في السند مصحفة من (عبيد)؛ بقرينة قوله (لأخي موسى بن عبيد)، فالرواية إنما هي عن محمد بن عبيد، عمّ محمد بن عيسى بن عبيد، وله رواية في الكافي،[2] وعلى ذلك فلا تصلح

(١) أُنظر: قاموس الرجال: الجزء الثامن: صفحة: ٣٣١

(٢) أُنظر: الكافي: الجزء الثاني: صفحة: ٩٦

هذه الرواية دليلاً على إدراك محمد بن عيسى بن عبيد للإمام الرضا (عليه السلام).

ولكن ما أفاده (طاب ثراه) لا يُمكن المساعدة عليه: فإنَّ محمد بن عيسى مذكور في صدر الرواية وفي ذيلها، واحتمال التصحيف في موضعين بعيد، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإنه:

لا يوجد شاهد على وجود أخ لموسى بن عبيد، وعيسى بن عبيد اسمه (محمد)، وما ورد في الكليني بلفظ (محمد بن عبيد) فقد ورد[1] في رواية الصدوق بلفظ (محمد بن عبيدة).

وأما استشهاده (قدس سره) بقوله (وحجة لأخي موسى ابني عبيد)، فيظهر من السيد الخوئي (قدس سره)[2] الجواب عنه، بأنَّ نسبة موسى إلى عبيد إنما هي من قبيل النسبة إلى الجد، أي أنه كان (موسى بن عيسى بن عبيد) فحذف اسم الأب ونسب الحفيد إلى جدّه، ومثله متعارف عندهم كما لا يخفى على الممارس.

---

(١) أُنظر: التوحيد، صفحة: ١٠٩

(٢) أُنظر: معجم رجال الحديث: الجزء التاسع عشر: صفحة: ٧٨

ولكن هذا أيضاً مما لا يمكن المساعدة عليه، فإنه لا يوجد مؤشر إلى وجود أخ لمحمد بن عيسى بن عبيد يسمى بموسى، لا في كتب الرجال ولا في الطرق والأسانيد.

نعم، ورد في موضع من رجال الكشي قول هشام ابن إبراهيم بن هشام الجبلي في رواية،(١) قوله: (فدعاني -أي مسافر مولى أبي الحسن الثاني (عليه السلام) - وموسى وجعفر بن عيسى ويونس)، فربما يُستدل بهذا النص على أنَّ موسى هو أخو جعفر بن عيسى ولكنه غير واضح، وإلاّ لكان ينبغي أنْ يقول (موسى وجعفر ابني عيسى)، بل الظاهر أنَّ المراد بموسى هو موسى بن صالح، الذي ذكره الكشي في عنوان الرواية فليلاحظ. وبالجملة:

فلا قرينة على أنَّ لمحمد بن عيسى أخاً يسمّى بموسى، بل ورد اسم محمد بن موسى بن عبيد بن يقطين في أسناد بعض الروايات(٢) مما يؤكد على أنَّ (موسى) إنما هو عمّ محمد بن عيسى بن عبيد وليس أخاً له، هذا ويحتمل أنْ تكون كلمة (لأخي) في الرواية مصحفة لـ(عمي)

---

(١) أُنظر: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٧٨٩

(٢) أُنظر: فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم: صفحة: ٩٥

فيرتفع الإشكال المذكور.

ولكنه مجرد احتمال لا شاهد عليه في مقابل بعض الاحتمالات الأخرى الآتية.

مضافاً إلى أنه يمكن أنْ يستبعد أنْ يكون محمد بن عيسى بن عبيد هو الذي أرسل إليه الإمام الرضا (عليه السلام) بالثياب وكلّفه بما ورد في الرواية، فإنَّ الظاهر أنه لم يكن له من الشأن في عصره (عليه السلام) ما يؤهله لذلك- أي بأنْ يخاطبه الإمام (عليه السلام) بما يريد ويكلفه بجملة من الأمور من أداء الحج عنه وصلة أهل بيته وطلاق امرأة كانت في عصمته- إذ كيف يترك الإمام (عليه السلام) أعاظم أصحابه أمثال يونس بن عبد الرحمن وصفوان ابن يحيى ومحمد بن أبي عمير ويخاطب شاباً صغير السن آنذاك، ويرسل إليه بمبعوثه؟!

ويحتمل سقوط لفظة (عن أبيه) من سند الرواية، فإنه وردت رواية محمد بن عيسى عن أبيه في موضع من كتاب النجاشي.[1] ولكنَّ الظاهر أنَّ لفظة (عن أبيه) في ذلك الموضوع حشو كما يعُرف بملاحظة

(١) أُنظر: رجال النجاشي: صفحة: ٤٢٧

مشيخة الفقيه،(١) وفهرست الشيخ كذلك.(٢)

ويحتملُ أيضاً سقوط قوله (عن أخيه جعفر بن عيسى اليقطيني) من سند الرواية، فإنه كان لمحمد بن عيسى أخ اسمه جعفر أسبق منه طبقة فيما يبدو، حيث تكررت روايته عنه،(٣) وهو ممن يناسب أنْ يرسل إليه الإمام (عليه السلام) بالثياب ويكلّفه بالحج عنه وصلة أهل بيته وطلاق زوجته.

ولكن يبقى فيه إشكال عدم انسجام ذلك مع قوله (وحجة لأخي موسى بن عبيد) فإن موسى عمّ جعفر لا أخوه.

ويحتمل كذلك أنَّ من روى عنه محمد بن عيسى كان رجلاً آخر غير أبيه وأخيه، وقد سقط اسمه من السند، ويشهد لذلك لهذا

(١) أُنظر: من لا يحضره الفقيه: الجزء الرابع: المشيخة: صفحة: ٩٦

(٢) أُنظر: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ٢٥٤

(٣) أُنظر: الكافي: الجزء الرابع: صفحة: ٤٦: الجزء السابع: صفحة: ٤٦: ٥٩: ٤٠٠: تهذيب الأحكام: الجزء الرابع: صفحة: ٣٠١: الجزء الخامس: صفحة: ١٨٤: الجزء السابع: صفحة: ٦٦: ١١٦: الجزء الثامن: صفحة: ٣٢٥

الاحتمال –بل يدلّ عليه ما رواه بن قولويه[١] بسنده الصحيح عن محمد بن عيسى بن عبيد عن رجل قال: بعث إلي أبو الحسن الرضا (عليه السلام) من خراسان بثياب رُزَم، وكان بين ذلك طين فقلت للرسول ما هذا؟ فقال طين قبر الحسين (عليه السلام)، ما يكاد يوجه شيء من الثياب ولا غيره إلاّ ويجعل فيه الطين، وكان يقول: هو أمان بإذن الله.

فإنَّ الظاهر أنَّ هذا الخبر هو ذيل ما ورد في رواية الشيخ المتقدمة، إذ يبعدُ جداً تعدد الواقع كما لا يخفى، والملاحظ أنَّ مقتضاه أنّ محمد بن عيسى لم يكن هو صاحب القضية، بل ينقلها عن شخص آخر لم يذكر اسمه، ولعّل هذا الشخص الآخر هو الحسين بن عبيد الذي روى عنه محمد بن عيسى في موضع آخر.[٢]

إن قيل: لو كانت القضية لرجل آخر غير محمد بن عيسى وهو يرويها عنه لما كان من المناسب التعبير عنه (برجل) مع ذكر اسم أخيه (موسى بن عبيد) في متن الرواية.

فيقال: لم يظهر أنَّ التعبير بـ(رجل) كان من محمد بن عيسى، فإنه

(١) أُنظر: كامل الزيارات: صفحة: ٤٦٦

(٢) انظر: تهذيب الأحكام: الجزء الأول: صفحة: ٤٦٩

قد يكون إبهام الوسيط من جهة شخص آخر غير الراوي المباشر عنه كما إذا كان موضع اسمه في الكتاب قد أصابه تلف فلم تتيسر له قرأته فيعوضه بكلمة رجل أو نحوها.

وكيف كان فقد ظهر بما تقدّم:

أنَّ الروايات المتقدمة المروية في التهذيب لا تصلح دليلاً على أنَّ محمد بن عيسى قد كُلف من قبل الإمام الرضا (عليه السلام) بالحج عنه وطلاق زوجته ليكون لازم ذلك كونه شخصاً قابلاً لتلقي الحديث على يد يونس بن عبد الرحمن، ولكن في غير الرواية المذكورة مما يشهد بقابليته لذلك غنى وكفاية.

فالنتيجة: أنَّ الإشكال في رواية محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني عن يونس بن عبد الرحمن من جهة صغر السن في غير محلّه.(١)

الجواب الثاني:

وهذا الجواب لا يعتمد على عدم المعاصرة بين اليقطيني ويونس بن عبد الرحمن، بل يقول بالمعاصرة ولكنه يقول بأنَّ اليقطيني لم يكن

---

(١) أُنظر: السيد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الأول: صفحة: ٥٠٨ إلى ٥١٣

بالعمر المناسب لتحمل رواية يونس، وبالتالي فلا اطمئنان بقدرة اليقطيني على فهم وتحمل الروايات عن يونس، وبالتالي فلا يعتمد عليها.

وقرّب العلاّمة المجلسي الأول (طاب ثراه) هذا الجواب بالقول:

الذي يخطر ببالي أنَّ تضعيف بن الوليد لكون اعتقاده أنه يعُتبر في الإجازة أنْ يقرأ علي الشيخ ويكون السامع فاهماً لما يرويه، وكأنه لا يعتبر الإجازة المشهورة، وكان محمد بن عيسى صغير السن في زمان يونس ولا يعتمدون على فهمه حين القراءة ولا على إجازة يونس له[1].

الجواب الثالث:

وهو عدم ظهور وجه محدد لرد روايات محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني عن يونس بعد رد الأجوبة المتقدمة، وممن ذهبَ إلى هذا الجواب السيد محمد باقر الشفتي (رحمه الله) في رسائله الرجالية حيث قال:

إنَّ المذكور في كلام بعض المحققين من المتأخرين أنَّ الداعي لذلك -أي عدم اعتبار روايات محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس

(١) اُنظر: المجلسي الأول: روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: الجزء الرابع عشر: صفحة: ٥٤

بن عبد الرحمن– أنَّ شيخنا إبن الوليد كان يعتقد أنه يعتبر في الإجازة أنْ يقرأ على الشيخ أو يقرأ الشيخ وكان السامع فاهماً لما يرويه، وكأنه لا يعتبر الإجازة المشهورة بأنْ يقول: أجزت لك أنْ تروي عني، وكان محمد بن عيسى صغير السن ولا يُعتمد على فهمه عند القراءة وعلى إجازة يونس له. والذي يؤيد ذلك:

ما حكاه الكشي عن نصر بن الصبّاح أنه قال: محمد بن عيسى بن عبيد من صغار من روى عن بن محبوب في السن.(١)

والظاهر أنَّ المراد منه أنّ محمد بن عيسى من جملة الصغار الذين يروون عن بن محبوب، والظاهر أنّ المراد من بن محبوب هو الحسن بن محبوب، والظاهر من كتب الرجال أنه يونس بن عبد الرحمن هو أقدم طبقة من بن محبوب.

وقد ذكر النجاشي أنَّ يونس بن عبد الرحمن ولد في أيام هشام بن عبد الملك، ورأى جعفر بن محمد (عليهما السلام) بين الصفا والمروة ولم يروي عنه، وروى عن أبي الحسن موسى والرضا (عليهما السلام).(٢)

---

(١) أُنظر: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٧١٨: رقم: ١١٢١

(٢) أُنظر: رجال النجاشي: صفحة: ٤٤٦

وأما الحسن بن محبوب فلم يذكر أنه أدرك مولانا الصادق (عليه السلام)، فإذا كان حال روايته مع إبن محبوب على ما ذُكر فكيف لا يكون كذلك؟ مع أنه يكون أقدم منه وفيه تأمل.

أما أولاً: فلأن الكشي ذكر أنَّ الحسن بن محبوب مات في سنة ٢٢٤هـجري، وكان من أبناء ٧٥ سنة،[١] ووفاة يونس بن عبد الرحمن– على ما حكى بن طاووس –أنه حكى عن النجاشي في سنة ٢٠٨هجري، فحينئذ وإنْ عاش إبن محبوب بعده ١٦ستة عشر سنة لكنه إنما يروي إذا لم يدرك محمد بن عيسى ما قبل ٢٠٨هجري، أو أدرك ولكن لم يكن قابلاً للرواية، وليس الأمر كذلك؛ لما عَرفت –فيما سلف– أنَّ شيخ الطائفة عده من أصحاب مولانا الرضا (عليه السلام) وأنَّ النجاشي عده من أصحاب مولانا الجواد (عليه السلام).

وعلى ما ذُكر من تاريخ وفاة يونس بن عبد الرحمن يظهر أنه أدرك من أيام إمامة الإمام الجواد (عليه السلام) خمس سنين لكون انتقال الروح الشريفة عن مولانا الرضا (عليه السلام) إلى أعلى غرف الجنان في سنة ٢٠٣هـجري، والمفروض أنَّ محمد بن عيسى من أصحاب مولانا

(١) اُنظر: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة:٨٥١.

الرضا (عليه السلام) -أي ممن روى عنه (عليه السلام) - فمن أين يقال إنَّ محمد بن عيسى لم يكن قابلاً للإجازة التي اعتبرها بن الوليد؟

مع أنه قد أدرك يونس بن عبد الرحمن في زمن مولانا الرضا (عليه السلام) وما بعده، ويكون قد روى عنه (عليه السلام).

وأما ثانياً: فلأنك قد عرفت -مما رواه في الصحيح- أنَّ مولانا الرضا (عليه وعلى ابنائه آلاف التحية والثناء) فوض إلى محمد بن عيسى النيابة في الحج، وحجة أخرى ليونس بن عبد الرحمن، فالحكم أو احتمال أنْ محمد بن عيسى حال دركه يونس بن عبد الرحمن كان صغير السن غير صحيح. وأظهر منه فساداً ما حكاه النجاشي عن الكشي أنه قال: نصر بن الصباح يقول أنَّ محمد بن عيسى بن يقطين أصغر في السن من أن يروي عن بن محبوب، فذلك لما عرفت مما حكيناه عن الكشي أن إبن محبوب مات سنة ٢٢٤هـجري، فعلى هذا يكون بن محبوب قد أدرك إمامة مولانا الإمام الهادي (عليه السلام) أربع سنين لكون انتقال الروح المقدسة من مولانا الإمام الجواد (عليه السلام) إلى أعلى غرفات الجنة في ٢٢٠هـجري، والمفروض أنَّ محمد بن عيسى من أصحاب مولانا الرضا (عليه السلام) فيكون قد أدرك بعض أيام إمامة الرضا

(عليه السلام) وكل إمامة مولانا الإمام الجواد (عليه السلام) وما بعده، فلا وجه لقوله أصغر في السن من أن يروي عن(إبن محبوب).

ثم إنك قد عرفت الموجود في الكشي ما أوردناه ولم نجد غيره، والفرق بينهما ظاهر وإن اشتركا في عدم الصحة، ولعله لذلك عزاه الكشي إلى نصر بن الصباح.

ومن جميع ما ذكر تبين:

أنَّ الاعتذار من جهة صغر السن ليس في محلّه.

فالحق في الجواب عن الكلام المذكور لابن الوليد أن يقال: أنه غير دال على تضعيف نفس الرجل كما تقدم، وأما وجه التخصيص فغير ظاهر.[1] وتبع السيد الشفتي في هذا القول سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) على ما صرّح به في معجم رجاله من القول: أنَّ الإستثناء غير مبتنٍ على تضعيف محمد بن عيسى بن عبيد نفسه، وإنما هو لأمر يختص بروايته عن يونس وهذا الوجه مبني على اجتهاد إبن الوليد

(١) اُنظر: السيد محمد باقر الشفتي: الرسائل الرجالية: صفحة:٦٥٢ – ٦٥٣.

ورأيه، ووجه عندنا غير ظاهر[١] .

الجواب الرابع:

أنه لو بني على أنَّ عدم قبول روايات محمد بن عيسى يختص بما تفرد به عن يونس، فلعّل الأقرب أنْ يكون لأحد وجهين:

الأول: أن محمد بن عيسى لمزيد اختصاصه بيونس أطلع على بعض مؤلفاته التي لم يصححها فكانت أشبه بالمسودة، ولذلك لم يُخرجها إلى تلامذته ولكن رواه عنه محمد بن عيسى كما نجد نظير ذلك في زماننا هذا حيث يقوم البعض بنشر ما يقع في يده من مؤلفات بعض العلماء مما لم يقم هو في حياته بالتصحيح والتدقيق فيه، ولا يحرز كون ما يشتمل عليه موضوع رضاه وقبوله.

ثانياً: أنَّ الثقة إذا تفرد بخبر أو نحوه عمّن تكون رواياته معروفة وعلمه مبثوثاً بين الناس لكثرة تلامذته أو لانتشار كتبه، فإنه لا يقبل منه؛ لأنه لا يحصل الوثوق النوعي بمثله، فإنَّ العبرةَ في حجية خبر

---

(١) اُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء السابع عشر: صفحة:١٣٠ . ونحوه في مستند العروة الوثقى: كتاب الصلاة: الجزء السادس: صفحة:١٨٦ . طبعة: النجف الأشرف.

الثقة -كما عليه الأكثر- هي بحصول الوثوق النوعي، وهو مما لا يحصل عند تفرد الثقة بخبر عمن يكون على الوصف المتقدم بخلاف ما إذا لم يكن كذلك.

مثلاً:

إذا تفرد بعض تلامذة المحقق النائيني (قدس سره) بنقل رأي له في مسألة أصولية، فلا يحصل الوثوق النوعي بنقله وإنْ كان الناقل ثقةً ثبتاً؛ لأن آراء المحقق النائيني في الأصول معروفة محررة في تقريرات غير واحد من تلامذته، ولا من شاردة ولا واردة منها إلاّ وقد ضبطت في كتبهم، فلا يحصل الوثوق عادة بما يتفرد بعضهم بنقله، وهذا بخلاف ما إذا تفرد بعض تلامذة السيد أبو الحسن الأصفهاني (قدس سره) بنقل رأي له في مسألة أصولية، فإنه يعتمد على نقله إذا كان ثقة؛ لحصول الوثوق النوعي به، فإن آراء السيد (قدس سره) في الأصول غير معروفة في معظمها لعدم انتشارها بالرغم من أنه درس أكثر من دورة اصولية وكتب تقريراته بعضهم، كالشيخ حسين الحلي (طاب ثراه).

وبالجملة:

إذا كان المناط في حجية خبر الثقة هو الوثوق النوعي فإنه يمكن

بالبناء على عدم حجيته فيما إذا تفرد الثقة بنقله مع كونه بحيث لو كان له واقع لما اختص ذلك الثقة بنقله عادة، بل نقله غيره أيضاً، ومن ذلك ما إذا أسند رواية إلى بعض مشايخه ممن له تلامذة كثيرون قد بثوا علمه ونشروا رواياته، ولعّل هذا محمل ما ذكره الشيخ الصدوق (قدس سره) في موضع من الفقيه،(١) حيث أنه أورد رواية لزرارة تدلّ على اشتمال صلاة الجمعة على قنوتين وصلاة الظهر من يوم الجمعة على قنوت واحد في الركعة الأولى، ثم عقّب عليها بقوله:(تفرد بهذه الرواية حريز عن زرارة)، والذي استعمله واُفتي به ومضى عليه مشايخي (رحمة الله عليهم) هو أنَّ القنوت في جميع الصلوات في الجمعة وغيرها في الركعة الثانية بعد القراءة وقبل الركوع.

فيلاحظ أنه (قدس سره) التعبير بـ(تفرد) للإشارة إلى أن المعنى المذكور لم ينقله عن زرارة سائر تلامذته وهم كثيرون وبالفعل يلاحظ أنَّ عمر بن أذينة،(٢) إنما روى عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) أنَّ القنوت في كل صلاة في الركعة الثانية قبل الركوع ولم ينقل هو ولا غيره عن زرارة

---

(١) اُنظر: من لا يحضره الفقيه: الجزء الاول: صفحة:٢٦٦.

(٢) اُنظر: تهذيب الأحكام: الجزء الثاني: صفحة:٨٩.

إستثناء صلاة الجمعة وصلاة الظهر من يوم الجمعة عن الكلية المذكورة مما يمنع من حصول الوثوق النوعي برواية حريز المذكورة. وحيث أنَّ يونس بن عبد الرحمن مثل زرارة في كثرة التلامذة بالإضافة إلى كونه صاحب كتب كثيرة معروفة فلو تفرّد عنه محمد بن عيسى برواية لم يعتمد عليها بالرغم من وثاقته لعدم حصول الوثوق النوعي بمثلها فليُتأمل(١) .

الفريق الثاني:

وهو الذي ذهب إلى عدم اختصاص كلمات بن الوليد في عدم الاعتبار بما يرويه محمد بن عيسى عن يونس بل يعّم كذلك غيرها الشامل لما يتفرد به عن أي راوٍ آخر أو كلّ ما يرويه بإسناد منقطع، سواء أكانت من رواياته في كتاب نوادر الحكمة أو في غيره من مطلق الكتب والمصنفات. فمن الواضح أنه يتجه الطعن في عقيدة محمد بن عيسى؛ فإنَّ الطعن في العقيدة عند جمع هو المدخل للطعن في جميع روايات بعض الروايات وإنْ كان الرجل ثقة في نفسه، وهذا المنهج

(١)–اُنظر: السيد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الاول: صفحة:٤٧٦ – ٤٧٨

واضح في كلمات جمع من المتقدمين الأعلام، وقد نُقلت كلماتهم في غير مورد، فعلى سبيل المثال: ما حكاه الشيخ الطوسي (قدس سره) في كتاب (الاستبصار فيما اختلف من الأخبار) وكذلك في كتابه (تهذيب الأحكام) حينما كان الحديث عن عمار الساباطي من أنه: أنَّ جماعة من أهل النقل ذكروا أنَّ ما ينفرد بنقله لا يعمل عليه؛ لأنه كان فطحياً فاسد المذهب.[1]

ويعضده:

ما أشار إليه الشيخ الطوسي في عدّة الأصول –وإن كان ذهب إلى عدم الطعن في الراوي نفسه لفساد عقيدته كما صرح بذلك في غير مورد –ولكنه قال: أنَّ فاسد المذهب إذا تفرد واختص بروايات معينة فإنه لا يعُمل بها، إلاّ إذا وردت ما يوافقها من روايات الثقات صحيحي الاعتقاد[2].

بل كان الأصحاب لا يعتبرون ما يتفرد به من ضعف من الرواة،

(١) اُنظر: الطوسي: الاستبصار: الجزء الأول: صفحة:٣٣، صفحة:٣٧٢، وتهذيب الأحكام: الجزء التاسع: صفحة:٢٠٤

(٢) اُنظر: الطوسي: العدة في الأصول: الجزء الاول: صفحة:١٣٤

مثل ما ورد في محمد بن سنان حيث قال بحقه النجاشي: ضعيف جداً لا يُعول عليه لنفسه، وكذا إلى ما ينفرد به.(١)

وكذا قول الشيخ الطوسي في وهب بن وهب أبي البختري، كان ضعيفاً لا يعوّل على ما ينفرد به،(٢) وغيرها.

نعم، يبقى الكلام في أنه هل هناك إشارات إلى الطعن في عقيدة محمد بن عيسى بن عبيد حتى يمكن أنْ يقال بتمامية هذا الكلام أو لا؟ والجواب:

أنَّ يونس بن عبد الرحمن كان صاحب مدرسة فكرية كلامية فقهية سميت في الكتب باليونسية، والمتتبع لكلمات أعلام الرجال وأهل الفهارس والتراجم، يجد أنهم ينعتون البعض باليونسية ويريدون بذلك الإشارة إلى كونهم ممن يتبنّون آراء مدرسة يونس بن عبد الرحمن.

ولم تكن أفكار هذه المدرسة محل ترحيب عند الجميع، بل كان البعض –وخصوصا مدرسة أصحابنا القميين –يطعنون في يونس

(١) أُنظر:رجال النجاشي: صفحة:٣٢٨

(٢) أُنظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة:١٧٣

ومدرسته ويعتبرون تبني أفكاره من دواعي التضعيف.[١]

بل حتى العامة كانت تنظر إلى مدرسة يونس على كونها مدرسة وطائفة غلو، كما هو ظاهر كلمات جمع مثل الأيجي والسمعاني حيث قالوا ما حاصله: اليونسية طائفة من غلاة الشيعة، نسبوا إلى يونس بن عبد الرحمن القمي مولى آل يقطين.[٢]

والشيخ الطوسي أشار نسبه إلى اليونسية في غير مورد كما في رجاله.[٣] وما نسبه إلى الغلو –وإن كان على نحو القيل كما في فهرس كتب الشيعة–[٤] حيث قال عنه: قيل إنه كان يذهب مذهب الغلاة.

الكلام في دلالة كلمات إبن الوليد على الطعن في محمد بن عيسى بن عبيد من عدمه؟

الأساس في الجواب على هذا التساؤل المهم هو أنه:

---

(١) أُنظر: رجال الطوسي: صفحة:٣٤٦

(٢) أُنظر: الأيجي: المواقف: الجزء الثالث: صفحة:٦٧٤، والسمعاني: الأنساب: الجزء الخامس: صفحة: ٧١١، بتصرف يسير

(٣) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة:٣٩١ و٤٠١

(٤) أُنظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ٢١٦

المستظهر في المقام هو استثناء روايات محمد بن عيسى بن عبيد التي يرويها عن يونس، أو التي يرويها بإسناد منقطع من عموم روايات محمد بن عيسى بن عبيد، وبناءً على ذلك فلا يُفهم من كلمات إبن الوليد إرادة تضعيف محمد بن عيسى بل إرادة عدم اعتبار هذا المقدار من رواياته، ولكل مقدار منها سبب خاص.

أما رواياته عن يونس بن عبد الرحمن فقد تقدّم الوجوه فيها، وأما رواياته بالإسناد المنقطع فيمكن أن يقال: إن المتعارف في الروايات عدم اعتبار ما يروى بالإسناد المنقطع عموماً بغض النظر سواء أكان راويها الثقة أو غير الثقة وثبوت خلاف ذلك كما ثبت لإبن أبي عمير مثلاً فإنه إنما كان بقرينة خاصة، وهو المعروف بأنه لا يُرسل إلاّ عن ثقة، وقد وصلنا الى الاطمئنان بهذه المسألة وفق قانون الاحتمال حينما تكلمنا في مراسيل بن أبي عمير وأضرابه.

ولازم ذلك اعتبار مروياته غير المذكورة في الاستثناء، وكون محمد بن عيسى بن عمير عبيد غير مخدوش الحال لديه، ولذلك قيد من مروياته بهذه القيود ما يرويه عن يونس، وما يرويه بإسناد منقطع أو ينفرد به أو يختص بروايته.

ويعضد ذلك:

أنَّ الشيخ الصدوق (قدس سره) لم يورد في كتاب من لا يحضره الفقيه روايات لمحمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن- نظراً لتبعيته في الرجال لشيخه إبن الوليد كما صرح (طالب ثراه) بذلك- ولكن روى من مرويات محمد بن عيسى بن عبيد عن غير يونس كثيراً تعدت ثلاثين مورداً، ومن الواضح أنه من جهة طعنه في دائرة خاصة من مرويات اليقطيني دون غيرها. وبذلك يمكن القول بأن إبن الوليد لم يكن يطعن في شخص محمد بن عيسى بن عبيد.

ولكن الظاهر أنَّ الأصحاب -كإبن نوح وغيره- فهموا من كلمات إبن الوليد الطعن في محمد بن عيسى بن عبيد خصوصاً من جهة الاستثناء من رجال نوادر الحكمة، والكتاب وإنْ لم يصل إلينا ولكنه كان مصدراً للشيخ الصدوق (قدس سره)، وقد أورد منه العشرات من الروايات في كتابه من لا يحضره الفقيه، وكذلك الحال في الشيخ الطوسي، فإنه قد أورد فيه عشرات الروايات وكان مصدراً من مصادره في تأليفه لهذا الكتاب.

ويمكن أنْ يكون المفهوم من كلام إبن الوليد أنَّ الرواة الذين

استثنيت رواياتهم من كتاب نوادر الحكمة، متهمون بالغلو والتخليط وكونهم ليسوا من الثقات فاستثنيت رواياتهم لذلك، ولكن ذكروا استثناء الروايات وهم يريدون استثناء الرواة، فبالتالي تكون الإشارة والكلام إلى الروايات وكونها مشتملة على الغلو والتخليط، ولكن المنظور في الحقيقة الإشارة إلى الرواة أنفسهم وكونهم غلاة مخلطون بمعية الاستثناء.

وعليه فيكون المراد الطعن والخدش في من استثنيت مروياتهم من كتاب نوادر الحكمة والطعن في وثاقتهم.

ويعضد هذا الفهم ما علق به ابن نوح على الأسماء المستثناة من رجال نوادر الحكمة، وموافقته عليهم جميعاً باستثناء محمد بن عيسى بن عبيد حيث قال في تعليقته: إلاّ في محمد بن محمد بن عيسى بن عبيد، فلا أدري ما رآبه فيه؛ لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة -كما تقدمت الإشارة إليه- واستغرابه من استثناء محمد بن عيسى دليل واضح على أنَّ المناطَ في عدم الاستثناء كان الوثاقة والعدالة وهو متوفر في اليقطيني، فلماذا استثناه وهو ثقة عدل؟!

نعم، يبقى الكلام في منشأ الاستثناء لبعض الرواة ومروياتهم في

نوادر الحكمة هل كان للغلو والتخليط أو لشيء آخر؟

والجواب عن ذلك:

صريح كلمات الشيخ الصدوق المتقدمة أنه من جهة ما فيها من غلو وتخليط، وكونه المنشأ للاستثناء والسؤال في المقام:

هل كانت روايات محمد بن عيسى الواردة في كتاب نوادر الحكمة الواصلة إلينا مشتملة على غلو أو تخليط؟

والجواب عن ذلك:

كان كتاب نوادر الحكمة من الكتب المعروفة في زمن بن الوليد – والرجل من الطبقة التاسعة– وكان يعدّ من الكتب المشهورة في الطبقة العاشرة بمعية إشارة الشيخ الصدوق (طاب ثراه) (المتوفى ٣٨١ للهجرة) في مقدمة كتابه من لا يحضره الفقيه إلى كونه من الكتب المشهورة التي عليها المعول وإليها المرجع.(١)

ولكن مؤلفه محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي كان ثقة في الحديث ولكنه كان يروي عن الضعفاء ويعتمد

---

(١) أُنظر: الشيخ الصدوق: من لا يحضره الفقيه: الجزء الاول: صفحة:٤.

المراسيل ولا يبالي عمّن أخذ،[١] وهذه السمات تتمظهر باشتمال كتابه على الغلو والتخليط والروايات غير المقبولة كنتيجة طبيعية لعدم التدقيق في من يأخذ منهم من الرواة، فإنَّ روايات الثقة الثبت المتحفظ المدقق المحقق لا تخلو من سقط واعوجاج هنا وهناك، فكيف الحال بالضعيف من الرواة أو من يتساهل عمن أخذ من المجاهيل والضعفاء وغير معلوم الحال والمراسيل من الروايات فمن الواضح أنَّ الأمر أسوأ بكثير.

وحينما نريد أنْ نحاكم روايات نوادر الحكمة نصطدم بعراقيل كبيرة من أهمها أنَّ الكتاب مفقود ولم يصل إلينا، ولكن الذي يهون الخطب كون الكتاب من مصادر الشيخ الصدوق (طاب ثراه) وقد روى عنه في كتابه من لا يحضره الفقيه عدداً ليس بالقليل، وقسم منها من الرواة المستثنين ولا شيء منها يضم بين طياته معاني الغلو والتخليط.

وكذلك الحال في الشيخ الطوسي فإنَّ كتاب نوادر الحكمة كان من ضمن مصادره في كتابه تهذيب الأحكام، وقد أورد فيه العشرات

---

(١) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة:٣٤٨.

من الروايات صاحب نوادر الحكمة وجملة منها من المستثنيات ولم يكن فيها شيء من الغلو والتخليط.

فالمتحصل من جميع ما تقدّم:

أنَّ الظاهر عدم تمامية تضعيف محمد بن عيسى بن عبيد من قبل بن الوليد فالرجل كان ثقة عدل، ولم يكن مخلطاً ولا غالياً، بل كانت هذه تهم لعلها من جهة دخوله في مدرسة يونس بن عبد الرحمن الفكرية والعقائدية والفقهية وكونه محسوباً من تلامذته وحملة أفكاره.

ولم تكن المدرسة اليونسية محل ترحيب من البعض خصوصاً من أصحابنا القميين، بل كانت منشأ للتضعيف، ولكن هذا التضعيف ليس في محلّه، لا ليونس ولا محمد بن عيسى، بل أنَّ هناك جملة من الروايات رواها محمد بن عيسى بن عبيد، يظهر منها أنها تذّم الغلاة والمخلطين والمنحرفين بل وصريح في البراءة منهم؛ منها:

١ـ ما رواه الكشي في ترجمة القاسم اليقطيني من كبار الغلاة عن سعد بن عبد الله قال: حدثني سهل بن زياد الآدمي عن محمد بن عيسى قال: كتب إليّ أبو الحسن العسكري (عليه السلام) ابتداءً منه: لعن الله القاسم اليقطيني والآخر علي بن حسكة القمي إنَّ شيطاناً يتراءى

للقاسم فيوحي إليه زخرف القول غروراً.[1]

٢- وفي ترجمة الحسن بن محمد المعروف بإبن بابا القمي وهو أيضاً من كبارهم قال سعد: حدثني العبيدي قال: كتب إلي أبو الحسن العسكري (عليه السلام) ابتداء منه:

أبرأ إلى الله من الفهري،[2] والحسن بن محمد بن بابا القمي فأبرأ منهما فإني محذرّك وجميع موالي، وإني العنهما عليهما لعنة الله متآكلين، يتآكلان بنا الناس فتّانين مؤذين آذاهما الله وأركسهما في الفتنة ركساً، يزعم ابن بابا أني بعثته نبياً وأنه باب، ويله لعنه الله، سخر منه الشيطان فأغواه، فلعن الله من قبل منه ذلك، يا محمد إنْ قدرت أنْ تشدخ رأسه بحجر فافعل فإنه قد آذاني، آذاه الله في الدنيا والآخرة.[3]

٣-وفي ترجمة بن أبي الزرقاء وغيره:

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ١٠٤، رقم٩٩٦.

(٢) أُنظر:في نسخة بدله النميري.

(٣) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة:٨٠٥، رقم ٩٩٩.

حدثني محمد بن قولويه والحسين بن الحسن بن البندار القمي، قالا حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثني محمد بن عيسى بن عبيد، قال حدثني إسحاق الأنباري، قال، قال لي أبو جعفر الثاني (عليه السلام): ما فعل أبو السمهري (لعنه الله)، يكذب علينا، ويزعم أنه وابن أبي الزرقاء دعاة إلينا، أشهدكم أني أتبرأ إلى الله (جل جلاله) منهما، إنهما فتانان ملعونان، يا إسحاق أرحني منهما يرح الله (عز وجل) نفسك في الجنة.

فقلت له: جعلت فداك، يحلّ لي قتلهما؟

فقال: إنهما فتانان، يفتنان الناس، ويعملان في خيط رقبتي ورقبة موالي، فدماؤهما هدر للمسلمين، وإياك والفتك، فإنَّ الإسلام قد قيد الفتك، وأشفق إنْ قتلته ظاهرا أن تُسأل لم قتلته؟ ولا تجد السبيل إلى تثبيت حجته، ولا يمكنك إدلاء الحجة فتدفع ذلك عن نفسك، فيسفك دم مؤمن من أوليائنا بدم كافر، عليك بالاغتيال.

قال محمد بن عيسى: فما زال إسحاق يطلب ذلك أنْ يجد السبيل

إلى أن يغتالهما بقتل، وكانا قد حذراه، لعنهما الله.[١]

٤- وعن سعد بن عبد الله عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن عيسى، عن علي بن مهزيار، عن فضالة بن أيوب الأزدي عن أبان بن عثمان، قال سمعت أبا عبد اللهّ (عليه السلام) يقول: لعن اللهّ عبد اللهّ بن سبأ أنه ادعى الربوبية في أمير المؤمنين (عليه السلام) وكان واللهّ أمير المؤمنين (عليه السلام) عبداً للهّ طائعاً، الويل لمن كذّب علينا، وإنَّ قوماً يقولون فينا ما لا نقوله في أنفسنا، نبرأ إلى اللهّ منهم، نبرأ إلى اللهّ منهم.[٢]

٥- وعن حمدويه وإبراهيم عن العبدي، عن ابن أبي عمير، عن المفضل بن يزيد، قال، قال أبوعبد اللهّ (عليه السلام): -وذكر أصحاب أبي الخطاب والغلاة-، فقال لي: يا مفضل لا تقاعدوهم ولا تؤاكلوهم ولا تشاربوهم ولا تصافحوهم ولا تؤاثروهم.[٣]

---

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة:٨١١، رقم١٠١٣.

(٢) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الاول:٣٢٤، رقم ١٧٢.

(٣) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني رقم ٥٢٥: صفحة:٥٨٦.

٦- وعن حمدويه وإبراهيم عن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، قال: قال أبو جعفر محمد بن عيسى: ولقد لقيت محمداً رفعه إلى أبي عبد اللهّ (عليه السلام) قال: جاء رجل إلى رسول اللهّ (صلّى اللهّ عليه وآله) فقال: السلام عليك يا ربي! فقال: مالك لعنك اللهّ، ربي وربك اللهّ، أما واللهّ لكنت ما علمتك لجباناً في الحرب لئيماً في السلم.[1]

٧- ما عن حمدويه وإبراهيم ابنا نصير، قالا: حدثنا محمد بن عيسى، عن صفوان، عن مرازم، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): تعرف مبشر بشر، - بتوهم الاسم- قال: الشعيري، فقلت: بشار؟ قال بشار، قلت: نعم جار لي، قال: إنَّ اليهود قالوا ووحدوا الله، وإنَّ النصارى قالوا ووحدوا الله، وأن بشاراً قال قولاً عظيماً، إذا قدمت الكوفة فأته وقل له: يقول لك جعفر: يا كافر يا فاسق يا مشرك، أنا بريء منك.

قال مرازم: فلمّا قدمت الكوفة فوضعت متاعي وجئت إليه

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني:صفحة:٥٨٩، رقم٥٣٤.

فدعوت الجارية، فقلت: قولي لأبي إسماعيل هذا مرازم، فخرج إلي فقلت له: يقول لك جعفر بن محمد يا كافر يا فاسق يا مشرك أنا بريء منك، فقال لي قد ذكرني سيدي، قال، قلت: نعم ذكرك بهذا الذي قلت لك، فقال: جزاك الله خيراً وفعل بك وأقبل يدعو الي، ومقالة بشار هي مقالة العلياوية، يقولون إنَّ علياً (عليه السلام) هو بمظهر بالعلوية الهاشمية، وأظهر أنه عبده ورسوله بالمحمدية، فوافق أصحاب أبي الخطاب في أربعة أشخاص علي وفاطمة والحسن والحسين (عليهم السلام)، وأن معنى الأشخاص الثلاثة فاطمة والحسن والحسين تلبيس، والحقيقة شخص علي؛ لأنه أول هذه الأشخاص في الإمامة. وأنكروا شخص محمد (عليه السلام) ومحمد عبد ع ب وع ب،[1] وأقاموا محمداً مقام ما أقامت المخمسة سلمان وجعلوه رسولاً لمحمد (صلى الله عليه وآله) فوافقوهم في الإباحات والتعطيل والتناسخ، والعليائية سمّتها (المخمسة العليائية)، وزعموا أنَّ بشار الشعيري لما أنكر ربوبية محمد وجعلها في علي وجعل محمداً عبد علي وأنكر رسالة سلمان مسخ في صدره طير يقال له علياء

---

(١) أُنظر: الى أن قوله ع وع ب ، عين رمز كناية عن علي عليه السلام و (ب) عن رب.

يكون في البحر، فلذلك سموهم العليائية.[1]

الثامن: ما رواه الكشي في رجاله:

سعد قال: حدثني محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن إسحاق بن عمار، قال: قال أبوعبد الله (عليه السلام) لبشار الشعيري: اُخرج عني لعنك الله، لا والله لا يظلني وإياك سقف بيت أبداً، فلما خرج قال: ويله ألا قال بما قالت اليهود؟ ألا قال بما قالت النصارى؟ ألا قال بما قالت المجوس؟ أو بما قالت الصابئة؟ والله ما صغر الله تصغير هذا الفاجر أحد، إنه شيطان ابن شيطان خرج من البحر ليغوي أصحابي وشيعتي فاحذروه، وليبلغ الشاهد الغائب، إني عبد إبن عبد، قن إبن أمة، ضمتني الأصلاب والأرحام، وإني لميت وإني لمبعوث ثم موقوف، ثم مسؤول والله لأسألنّ عما قال فيَّ هذا الكذاب وادعاه عليَ، يا ويله ماله أرعبه الله، فلقد أمن على فراشه وأفزعني وأقلقني عن رقادي، أو تدرون أني لمِ أقول ذلك؟ أقول ذلك لكي استقر في

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة:٧٠١ – ٧٠٢، رقم٧٤٤.

قبري[١].

تاسعاً: ما رواه الكشي في رجاله:

حدثني محمد بن قولويه، قال: سعد بن عبد الله القمي، قال حدثني محمد بن عيسى بن عبيد، عن عثمان بن عيسى الكلابي، أنه سمع محمد بن بشير، يقول:

الظاهر من الإنسان آدم، والباطن أزكى، وقال لأنه كان يقول بالإثنين، وإنَّ هشام بن سالم نظره عليه فأقر به ولم ينكره.

وأن محمد بن بشير لمّا مات أوصى إلى ابنه سميع بن محمد، فهو الإمام ومن أوصى إليه سميع فهو امام مفترض الطاعة على الأمة إلى وقت خروج موسى بن جعفر (عليه السلام) وظهوره، فما يلزم الناس من حقوق في أموالهم وغير ذلك مما يتقربون به إلى الله تعالى، فالفرض عليه أداؤه إلى أوصياء محمد بن بشير إلى قيام القائم.

وزعموا أنَّ علي بن موسى (عليه السلام) وكل من ادعى الإمامة من ولده (عليه السلام) مبطلون كاذبون غير طيبي الولادة، فنفوهم عن أنسابهم

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٧٠٣ إلى ٧٠٤: رقم: ٧٤٦

وكفرّوهم لدعواهم الإمامة، وكفرّوا القائلين بإمامتهم واستحلوا دماءهم وأموالهم.

وزعموا أنَّ الفرض عليهم من الله تعالى إقامة الصلوات الخمس وصوم شهر رمضان؛ وأنكروا الزكاة والحج وسائر الفرائض، وقالوا بإباحة المحارم والفروج والغلمان، واعتلوا في ذلك بقول الله (تعالى) (أو يزوجهم ذكراناً وإناثاً)(١) وقالوا بالتناسخ.

والأئمة عندهم واحداً واحداً إنما هم منتقلون من قرن إلى قرن، والمواسات بينهم واجبة في كل ما ملكوه من مال أو خراج أو غير ذلك، وكل ما أوصى به رجل في سبيل الله فهو لسميع بن محمد وأوصيائه من بعده، ومذاهبهم في التفويض مذاهب الغلاة من الواقفة، وهم أيضاً قالوا بالحلال.

وزعموا أنَّ كل من انتسب إلى محمد فهم بيوت وظروف، وأنَّ محمداً هو ربٌّ حلّ في كل من انتسب إليه، وأنه لم يلد ولم يولد، وأنه محتجب في هذه الحجب.

وزعمت هذه الفرقة والمخمسة والعليائية وأصحاب أبي الخطاب

(١) اُنظر: الشورى: آية: ٥٠

أنَّ كل من انتسب إلى أنه من آل محمد فهو مبطل في نسبه، مفُتر على الله كاذب، وأنهم الذين قال الله (تعالى) فيهم: إنهم يهود ونصارى، في قوله: (وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل فلم يعذبكم بذنوبكم بل أنتمْ بشرٌ ممن خلق)(١).

محمد في مذهب الخطابية، وعلي في مذهب العلياوية فهم ممن خلق هذان كاذبون فيما ادعوه من النسب، إذ كان محمد عندهم وعلي هو ربّ لا يلد ولا يولد ولا يستولد، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

وكان سبب قتل محمد بن بشير (لعنه الله)؛ لأنه كان معه شعبذة ومخاريق فكان يظهر الواقفة أنه ممن وقف على علي بن موسى (عليه السلام)، وكان يقول في موسى بالربوبية، ويدعي لنفسه أنه نبي.

وكان عنده صورة قد عملها وأقامها شخصاً كأنه صورة أبي الحسن (عليه السلام) في ثياب حرير وقد طلاها بالأدوية وعالجها بحيل عملها فيها حتى صارت شبيهًا بصورة إنسان، وكان يطويها فإذا أراد الشعبذة نفخ فيها فأقامها.

وكان يقول لأصحابه إن أبا الحسن (عليه السلام) عندي، فإن أحببتم أنْ

(١) اُنظر: المائدة: آية: ١٨

تروه وتعلموا أني نبي فهلموا أعرضه عليكم، وكان ينحلهم البيت والصورة مطوية معه، فيقول لهم: هل ترون في البيت مقيما أو ترون فيه غيري وغيركم؟ فيقولون: لا، وليس في البيت أحد، فيقول: أخرجوا فيخرجون من البيت فيصير هو وراء الستر ويسبل الستر بينه وبينهم ثم يقدم تلك الصورة، ثم يرفع الستر بينه وبينهم.

فينظرون إلى صورة قائمة وشخص كأنه شخص أبي الحسن لا ينكرون منه شيئاً ويقف هو منه بالقرب فيريهم من طريق الشعبذة انه يكلمه ويناجيه ويدنو منه كأنه يسارّه، ثم يغمزهم أن يتنحوا، فيتنحون ويسبل الستر بينه وبينهم فلا يرون شيئاً.

وكانت معه أشياء عجيبة من صنوف الشعبذة ما لم يروا مثلها، فهلكوا بها، وكانت هذه حاله مدة، حتى رفع خبره إلى بعض الخلفاء -أحسبه هارون أو غيره ممن كان بعده من الخلفاء- وأنه زنديق، فأخذه وأراد ضرب عنقه فقال: يا أمير المؤمنين استبقني فاني أتخذ لك أشياء يرغب الملوك فيها فأطلقه.

وكان أول ما اتخذ له الدوالي، فإنه عمد إلى الدوالي فسواها وعلقها وجعل الزيبق بين تلك الألواح، فكانت الدوالي تمتلئ من الماء

وتميل الألواح وينقلب الزيبق من تلك الألواح فيشبع الدوالي لهذا، وكانت تعمل من غير مستعمل لها وتصب الماء في البستان، فأعجبه ذلك مع أشياء عملها يضاهي الله بها في خلقه الجنة.

فقوده وجعل له مرتبة، ثم أنه يوماً من الأيام انكسر بعض تلك الألواح فخرج منها الزيبق، فتعطلّت فاستراب أمره وظهر عليه التعطيل والإباحات.

وقد كان أبو عبد الله وأبو الحسن (عليهما السلام) يدعوان الله عليه ويسألانه أنْ يذيقه حر الحديد فأذاقه الله حر الحديد بعد أنْ عُذب بأنواع العذاب.

قال أبو عمرو: وحدّث بهذه الحكاية محمد بن عيسى العبيدي، رواية له، وبعضها عن يونس بن عبد الرحمن[1].

وفي الحقيقة أن هذه الرواية تحتاج إلى وقفة لكثرة ما ورد فيها من معلومات ومعطيات ومؤشرات على الانحراف العقائدي. والرواية سنداً معتبرة؛ وذلك لاعتبار روايات رجالها وهم:

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٧٧٥ إلى ٧٧٧: رقم: ٩٠٧

١- محمد بن قولويه، وهو والد جعفر بن محمد بن قولويه – صاحب كتاب كامل الزيارات (المتوفى بحدود ٣٦٨ للهجرة) – والرجل معتبر الحديث، تقدم.

٢- سعد بن عبد بن عبد الله القمي، وهو سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي من مشايخ الكليني، ثقة جليل القدر تقدم.

٣- محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني فقيه معتبر الحديث.

٤- عثمان بن عيسى الكلابي، هو عثمان بن عيسى الرواسي العامري الكلابي ثقة معتبر الحديث تقدم.

وأما دلالة فإن فيها كم هائل من الأحداث والطرق التي كان الغلاة والمخلطّين والمنحرفين يسلكونها في إضلال الناس وخدعهم وهي رواية مهمة جداً في هذا الباب، تُطلعنا على أساليب وآليات ما كان يتبناه الغلاة وأهل المذاهب الفاسدة من طرق لإضلال الناس، وبالتالي فالرواية مهمة جداً في باب التعرف على أصحاب المذاهب الباطلة وتاريخهم وآليّاتهم المعتمدة لديهم لإضلال الناس.

العاشر: ما رواه الكشي في رجاله في باب (محمد بن الفرات):

قال سعد: وحدثني ابن العبيدي، قال: حدثني أخي جعفر بن

عيسى، وعلي ابن إسماعيل الميثمي، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، أنه قال: آذاني محمد بن الفرات، آذاه الله وأذاقه الله حر الحديد، آذاني لعنه الله أذىً ما آذى به أبو الخطاب لعنه الله جعفر بن محمد (عليه السلام) بمثله، وما كذب علينا خطابي، مثل ما كذب محمد بن الفرات، والله ما من أحد يكذب علينا إلا ويذيقه الله حرّ الحديد.

قال محمد بن عيسى: فأخبراني وغيرهما: أنه ما لبث محمد بن الفرات إلاّ قليلاً حتى قتله إبراهيم بن شكلة، أخبث قتلة، وكان محمد بن الفرات يدعي أنه باب وأنه نبي، وكان القاسم اليقطيني، وعلي بن الحسكة القمي كذلك يدعيان "لعنهما الله".(١)

وبعد هذه المجموعة المهمة من الروايات التي تحكي أحوال الغلاة وحيلهم وألاعيبهم وكلها مروية عن طريق محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، فكيف يمكن أنْ يقال بكون الرجل من الغلاة أو من فاسدي المذهب مع ما يظهر؟

بل صريح مروياته المتقدمة التي عمل فيها على كشف حيل

---

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٨٢٩ إلى ٨٣٠: رقم: ١٠٤٨

الغلاة وفاسدي المذهب، بل وحذر الناس من الآليات التي يمكن أن يستخدموها في غشهم وخداعهم.

وبذلك يتضح:

أنَّ الرجل نقي السريرة والمذهب والمعتقد، وما رمي به لا يعدو كونه تهمة لا أكثر، كما يشير إلى ذلك قول الشيخ الطوسي (قدس سره) في حقه كما تقدم " قيل إنه كان يذهب مذهب الغلاة".

وأما مسألة استثناء اعتبار رواياته من جهات خاصة، فقد ظهر أنه غير تام:

اولاً: أما من جهة ما يرويه عن يونس فقد تقدم الجواب عنه.

وثانياً: وأما من جهة ما يرويه بإسناد منقطع فقد تقدم كذلك.

وثالثاً: وكذلك الحال فيما ينفرد به، وكون وجوه رده قائمة على الطعن في عقيدته، والرجل عقيدته صحيحة وما طعن به فهو ليس بتام.

وبعبارة أخرى:

لا شبهة في كون محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني من أصل بغداد، فهو بغدادي يسكن منطقة سوق العطش -كما تقدم-، وكان

أصحابنا البغداديين متسالمين- وإن كان قل ما يتسالمون على حال شخص- على جلالة قدر محمد بن عيسى ووثاقته بل كانوا يتعجبون من قول بن الوليد بحق بن محمد بن عيسى من جهة عدم اعتبار مروياته، وإن كان من جهات معينة ودوائر مخصوصة، كالانفراد والرواية عن يونس ونحو ذلك مما تقدّم، بل كانوا ينكرون على بن الوليد مثل هذا القول ويتعجبون منه. ولم يكن ذلك إلاّ لكون وثاقة الرجل من المسلمات عند البغداديين سواء أكان في زمان حياة محمد بن عيسى كما هو صريح كلمات الفضل بن شاذان زميله في درس يونس بن عبد الرحمن والتي يعبر فيها عن مدى حبه له، وما كان يبديه من الثناء عليه وتمييزه عن سائر أقرانه، والفضل بن شاذان وإن كان من أعلام الطائفة في عصره وكذلك بعد مماته كما هو صريح كلمات بن نوح الذي لم يرتض أن يجعل في عداد الضعفاء والغلاة والمخلطين، وكذلك صريح كلمات النجاشي الذي رد مقالة بن الوليد ومن تبعه ومن تلامذته كالصدوق (طاب ثراه)، وشيّد مقالة توثيقه بكلمات عالية المضامين منه ومن غيره من الإعلام.

وبناءً على ذلك:

فيصعب حمل تضعيف بن الوليد الذي كان نزيل قم ولعلّه لم يزر بغداد -كما هو الظاهر -على الصحة مع البعُد المكاني والجغرافي بينهما، والذي كان كبيراً جداً بمقاييس زمانه، فكيف يمكن تصور اطلاعه على جهات في اليقطيني البغدادي، وخفاء تلك الجهات عن زملائه ومعاصريه، ومن هم في طبقة تلامذته وتلامذة تلامذته ومن المعاصرين له زماناً وجغرافيةً؟

والمتحصل في المقام:

إنَّ إبن الوليد وإن كان علم من أعلام الرجال في زمانه ولكنه في هذا المورد لم يكن موفقاً ولعلّ الاشتباه وقع فيه بمعية مستند غير صحيح، أو قول غير دقيق أو غير ذلك من الأسباب، وبالتالي فلا يؤخذ بقول إبن الوليد بحق اليقطيني وتبقى وثاقة الرجل وجلالة قدره من دون خدش يُذكر.

نعم، لابدّ من الإشارة إلى أنَّ اتهامه باليونسية وكونه خدش في الرجل فهذا لا أساس له من الصحة من جهة أنَّ أصل اتهام يونس بن عبد الرحمن بفساد العقيدة اتهام باطل لا أساس له من الصحة، إلاّ ما ورد في بعض الروايات الضعاف التي رواها القميّون وقد علق عليها

أبو عمر الكشي في رجاله –بعد استعراضها– بالقول:

فلينظر الناظر فيستعجب من هذه الأخبار التي رواها القمّيّون في يونس وليعلم أنها لا تصح في العقل؛ وذلك أنَّ أحمد بن محمد بن عيسى وعلي بن حديد قد ذكر الفضل رجوعهما عن الوقيعة في يونس، ولعلّ هذه الروايات كانت من أحمد قبل رجوعه ومن علي مداراة لأصحابه(١).

وكذلك يمكن الرد على عدم اعتبار ما رواه بإسناد منقطع وملازمته للخدش في وثاقة الرجل من خلال القول:

بعدم حمل هذا النمط من مروياته على إرادة التدليس والتعمد في حذف الواسطة بينه وبين من يروي عنه لغايات في نفسه تقتضي الإخلال في المرويات في المحصلة النهائية، بل هذا الأمر مستبعد جداً في محمد بن عيسى؛ وذلك لأنَّ المتتبع لمرويات الرجل لا يجد أي مغمز عليها من هذه الناحية، وبالتالي فيمكن القول –كما هو الأقرب– بأنَّ محمد بن عيسى بن عبيد كان ينقل الروايات بالصيغة التي وصلته بها

(١) اُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٧٨٨: الرقم: ٩٥٤

عمن أخذ عنهم تلك الروايات بغضّ النظر عن حاله من ناحية الوثاقة والضعف، ومن المعلوم أنَّ ظاهرة الروايات مقطوعة الأسانيد ظاهرة موجودة في مرويات الرواة بصورة عامة، وتكررت معه ومع غيره من الرواة من مختلف الطبقات والمنازل، وبالتالي فلا تدلّ الأسانيد المقطوعة -بشكل أو بأخر- على التعمّد في حذف أسانيدها وإدخال راويها في دائرة التدليس المتعمد الخادش لوثاقته واعتبار مروياته كما صار واضحا.

وبناءً على ذلك يسقط طعن بن الوليد في محمد بن عيسى بن عبيد، وبسقوطه يسقط خدش الصدوق (قدس سره)؛ لأنه تبع لأستاذه بن الوليد في الآراء الرجالية كما صرّح هو بذلك كما تقدّم.

وأما تضعيف الشيخ الطوسي لمحمد بن عيسى بن عبيد فحيث أنَّ صريح كلماته في فهرست كتب الشيعة وأصولهم أنه مبني على استثناء الشيخ الصدوق لرواياته عن رجال نوادر الحكمة، وقد تقدّم عدم تمامية ذلك، فبالتالي كذلك يسقط تضعيف الشيخ الطوسي لليقطيني.

فالنتيجة:

أنه لم يبقى تضعيف أو خدش يذكر في محمد بن عيسى بن عبيد، بل المتبقي هو جملة من التوثيقات بعبارات عالية المضامين ممن كان في طبقته والمعاصرين له ومن الطبقة اللاحقة له، مثل:

الأول: الفضل بن شاذان، وأنه كان يحبه ويثني عليه ويمدحه ويميل إليه ويقول بحقه ليس في أقرانه مثله، وبحسبك هذا الثناء من الفضل بن شاذان (رحمه الله) كما تقدّم.

الثاني: ما ذكره بن نوح من أنَّ محمد بن عيسى بن عبيد على ظاهر العدالة والثقة كما تقدم.

الثالث: ما ذكره النجاشي من أنه جليل من أصحابنا ثقة عين كثير الرواية حسن التصانيف كما تقدّم.

الرابع: أصحابنا البغداديين الذين كانوا يقولون بحقه، من مثل أبي جعفر محمد بن عيسى، وهذا توثيق جماعي يكشف عن أنَّ وثاقة الرجل وجلالة قدره كانت من المسلمات عند البغداديين، وهم أبناء جلدته وقومه ورفقائه وتلامذته ومعاصريه والقريبين منه روحياً وجسدياً وجغرافياً وعلمياً.

وعليه فهذا التوثيق -كماً وكيفاً- عالي القيمة الاحتمالية للوصول إلى الاطمئنان بوثاقة الرجل كما هو واضح.

وفي الختام لا بدّ من الإشارة إلى مسألة مهمة وهي:

أنه قد وردت عن محمد بن عيسى بن عبيد ظاهرها الذم في جماعة من كبار الرواة كزرارة بن أعين ومحمد بن مسلم وبريد العجلي وأبي بصير وإسماعيل بن جابر ومحمد بن علي بن النعمان (مؤمن الطاق)، فقد يقال بأنَّ مثل هذه الروايات توجب الخدش بوثاقة الرجل.

ولكن يمكن الجواب عنها بالقول:

أنه لا أساس لهذا القيل، ولا مقتضي للخدش في وثاقه اليقطيني من خلال هذه الروايات؛ وذلك لأنَّ قسماً من هذه الروايات ضعيفة من ناحية السند لا يُعتني بها في عملية الاستدلال على أمر ما، والمتبقي منها -وهو المعتبر - فقد شاع واشتهر أنَّ هذا النمط من الروايات صدر عن المعصومين (عليهم السلام) بحق جمع من أعلام الرواة وكبارهم إنما كان لحكمة وغاية في أنفسهم (عليهم السلام) يراد منها المحافظة على هؤلاء الاكابر لا الطعن فيهم، وتفصيل ذلك موكول إلى محلّه إن شاء الله (تعالى).

فالنتيجة النهائية:

أنَّ محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ثقة، معتبر الحديث، سالم العقيدة والمذهب.

وبذلك يتمّ ما أردنا الإشارة إليه من الملامح العامة في شخصية محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني من الناحية الرجالية، ومن الله نستمد العون والتوفيق إنه خيرُ مُعين.

والحمد لله ربّ العالمين.

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

القرآن الكريم

١-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٢- كتاب الكافي: محمد بن يعقوب الكليني: المتوفى ٣٢٩ هجرياً: طبعة دار الحديث: قم المقدسة.

٣-تعاليق مبسوطة على العروة الوثقى: الشيخ محمد إسحاق الفياض: عشرة مجلدات: الطبعة الأولى: إنتشارات محلّاتي: قم المقدّسة.

٤-تهذيب الأحكام: محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٥-التنقيح في شرح العروة الوثقى: الخوئي (المتوفى ١٤١٣ هجري): ضمن موسوعة الإمام الخوئي: خمسين مجلداً.

٦-الحدّائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: تأليف الشيخ يوسف البحراني: مؤسسة النشر الإسلامي: التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٧-كتاب حاشية على المدارك: تأليف الوحيد محمد علي بن محمد باقر البهبهاني (رحمه الله) (١١٤٤- ١٢١٦) هجري.

٨-المعتبر: المحقّق الحلي: جعفر بن الحسن الحلي: (المتوفى ٦٨٦ هجري) مؤسسة الشهداء: قم المقدّسة: ١٣٦٤: هجري شمسي

٩ -المحكم في أصول الفقه: السيد محمد سعيد الحكيم: نشر مؤسسة الحكمة.١٩٩٤ ميلادي

١٠-المباحث الأصولية: الشيخ محمد إسحاق الفياض: نشر عزيزي: ١٤٢٥ هجري. قم

١١-المستند في شرح العروة الوثقى: تقرير أبحاث السيد أبي القاسم الخوئي (قدس سره) (المتوفى عام ١٤١٣هجري) ضمن موسوعة الإمام الخوئي خمسين مجلداً.

١٢-مستمسك العروة الوثقى: تأليف السيد آية الله العظمى محسن الحكيم (قدس سره).

١٣-مصباح الفقيه: آغا رضا الهمداني: طبعة حجرية: منشورات مكتبة الصدر: طهران.

١٤–وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣– ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٥–الوافي: الفيض الكاشاني: (١٠٠٧–١٠٩١ هجري) منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): أصفهان: ١٤٠٦ هجري. تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني.

١٦–وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣– ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٧–مباحث الأصول: أبحاث السيد محمد باقر الصدر (المستشهد ١٤٠٠ هجري): تقرير السيد كاظم الحسيني الحائري: دار البشير: ١٤٢٥ هجري.

١٨–مصباح المنهاج: تأليف السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم: نشر مؤسّسة الحكمة.

١٩-كشف المحجة لثمرة المهجة: السيد ابن طاووس: ت: ٦٦٤ هجري: طبعة:١٩٥١ميلادي:١٣٧٠ هجري: المطبعة الحيدرية: النجف الاشرف.

٢٠-مختارات رجالية: الشيخ عادل هاشم: الطبعة الأولى: ١٤٤١ هجري: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢١-الفوائد الرجالية: السيد محمد مهدي بحر العلوم: تحقيق وتعليق السيد محمد صادق بحر العلوم: الطبعة الأولى:١٣٦٣ هجري: شمسي: المطبعة: افتاب: الناشر: مكتبة الصادق: طهران.

٢٢-كامل الزيارات: ابن قوليه: ت: ٣٦٩ هجري: دار الحجة (عجل الله تعالى فرجه): الطبعة الأولى:١٤٣٥ هجري.

٢٣-نهاية الدراية: السيد حسن الصدر: تحقيق: ماجد الغرباوي: نشر: المشعر.

– ٢٤مشايخ الثقات: غلام رضا عرفانيان: مؤسّسة بوستان كتاب: الطبعة الثالثة.

٢٥-معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي: (المتوفى ١٤١٣هجري) الطبعة الخامسة: ١٤١٣هجري.

٢٦-مستدرك الوسائل: المحدّث النوري: الحسين بن محمد تقي (١٢٥٤ - ١٣٢٠هجري): مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١٧ هجري.

٢٧-كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى ابن قولويه (المتوفى ٣٦٧هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم.

٢٨-قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية.

٢٩-قاموس الرجال: محمد تقي التستري (المتوفى ١٣١٦هجري): طهران: ١٣٩٧هجري.

٣٠-الفهرست: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥-٤٦٠ هجري) مؤسّسة نشر الفقاهة: قم: ١٤١٧هجري.

٣١- الفهرست: منتجب الدين بن بابويه (المتوفى ٥٨٨ هجري) منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي: قم: ١٣٦٦هجري.

٣٢-عدّة الأصول: الشيخ الطوسي: (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة آل البيت عليهم السلام: قم المقدسة: ١٤٢٠هجري.

٣٣-الرجال: الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم: ١٤١٥هجري.

٣٤- الرجال: الكشّي أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز (من علماء القرن الرابع الهجري) مؤسّسة الأعلمي: كربلاء: العراق.

٣٥- الرجال: النجاشي: أحمد بن علي (٣٧٢ - ٤٥٠ هجري) دار الأضواء: بيروت: ١٤٠٨ هجري.

٣٦-الرجال: ابن داود الحسن بن علي الحلي: (من علماء القرن السابع الهجري) منشورات المطبعة الحيدرية: النجف الأشرف: ١٣٩٢هجري.

٣٧-تفسير القمّي علي بن إبراهيم (من أعلام القرن الثالث والرابع الهجري) مؤسّسة دار الكتاب للطباعة والنشر: قم:١٤٠٤ هجري.

٣٨-تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (المتوفى ٤٦٣هجري) المكتبة السلفية: المدينة المنورة.

٣٩- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) محمد بن جرير الطبري: (المتوفى ٣١٠ هجري) مؤسّسة الأعلمي: بيروت.

٤٠-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

فهارس موضوعات

مقدمة ٧
اطلالة عامة على شخصية محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ٩
المقام الأول في كلمات اصحابنا المتقدمين بحقه ٩
المقام الثاني : أراء الاعلام في اليقطيني : متابعة تاريخية ٩
الأول: كلمات من ضعف اليقطيني.............................١٣
كلمات ابن الوليد ١٣
كلمات الصدوق ١٤
كلمات الشيخ الطوسي.......................................١٥
كلمات المحقق (طاب ثراه) ١٧
الشهيد الثاني...١٨
السيد السند صاحب المدارك ٢٠
الفاضل الابي ٢٠
العلامة الحلي...٢١
السبزواري ٢١

الصالح في شرح أصول الكافي ٢١

الثاني: في كلمات من وثق اليقطيني ٢٣

الفضل بن شاذان ٢٣

الكشي........................ ٢٣

بن نوح السيرافي ٢٤

النجاشي........................ ٢٥

العلامة الحلي........................ ٢٥

ابن داود ٢٧

الداماد ٢٧

المجلسي ٢٨

والد العلامة المجلسي ٢٨

المقام الثالث: الكلام في كلمات القادحين باليقطيني ٢٩

كلام ابن الوليد في المقام ٣٠

موارد كلمات التضعيف من ابن الوليد ٣١

دلالة كلمات ابن الوليد على الطعن في اليقطيني ٣٢

الاتجاه الأول: كونها تدل على الطعن ٣٢
الاتجاه الثاني : لا تدل على الطعن ٣٣
ماذا فهم الاتجاه الثاني؟ ٣٤
الفهم الأول: ان عدم الاعتبار من جهة تفرد اليقطيني بالرواية عن يونس ٣٥
وجوه عدم قبول رواية اليقطيني عن يونس ٣٥
الوجه الأول: كونه صغير السن ٣٥
الجواب عن هذا الوجه ٣٦
الجواب الثاني ان اليقطيني معاصر ليونس ولكن لم يكن بمقدوره تحمل الرواية عن يونس ٤٤
الجواب الثالث عدم ظهور وجه محدد لرد روايات اليقطيني عن يونس ٤٥
الكلام في هذا الجواب ٤٦
الجواب الرابع ٥٠
الفريق الثاني الذي عمم عدم الاعتبار لروايات اليقطيني لتشمل ما

عن يونس وما يرويه بإسناد منقطع وما ينفرد به ٥٣
إشارات الطعن في عقيدة اليقطيني والكلام فيها ٥٥
الكلام في دلالة كلمات ابن الوليد في الطعن باليقطيني ٦٠
نتيجة الكلام في تضعيف ابن الوليد لليقطيني ٦٢
روايات اليقطيني في ذم الغلاة والمنحرفين ٦٢
نتيجة الكلام في كلمات ابن الوليد بحق اليقطيني ٧٨
روايات اليقطيني في الذم بجملة من الرواة ٨٢
النتيجة النهائية في حال محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني.........٨٣